A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/1052
4 September 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

SEP 11 1991
UN/SA

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٤ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

التقرير المرحلي الثاني بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٢
ثانيا - ملاحظات من قبل الامين العام	٦ - ١٥	٣

المرفقات

الاول - تحليل المعلومات المقدمة الى الامين العام بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ٦

الثاني - مقتطفات من تقرير الفريق العامل المعني بالجرائم السياسية ، المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ..... ٥٣

أولا - مقدمة

١ - قامت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والاربعين المستانفة التي عقدتها فيما بين ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بالنظر في تقرير الامين العام (A/44/960 و Add.1-2) ، الذي طلبت تقديمه في الإعلان الصادر عنها بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (مرفق القرار دإ - ١/١٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩) . وهذا التقرير يتضمن النتائج التي توصلت إليها البعثة التي أوفدت إلى جنوب افريقيا من قبل الامين العام من أجل الحصول على معلومات مباشرة بشأن آخر التطورات بذلك البلد .

٢ - وبعد أن أحاطت الجمعية العامة علما على وجه الدقة بتقرير الامين العام ، اتخذت القرار ٤٤/٢٤٤ بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وذلك بتوافق الآراء ، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وفي الفقرة ١٠ من ذلك القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى الامين العام أن يواصل بنشاط متابعة التطورات الجارية في جنوب افريقيا ، وأن يقدم إلى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة تقريرا عما يحرز من تقدم آخر في تنفيذ الإعلان . وهذا التقرير مقدم امتثالا لذلك الطلب .

٣ - وبغية إعداد هذا التقرير ، التمست الامانة العامة آراء الحكومات ، وكافة الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية ، فضلا عن عدد كبير من الاطراف الاخرى التي أجرى معها فريق الامم المتحدة حوارا بجنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . ولقد طُلب إلى هذه الجهات أن تقوم ، في موعد غايته ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، بإرسال آرائها بشأن الموقف عامة في جنوب افريقيا ، وكذلك بشأن أي تقدم يتم إحرازه في مجال تنفيذ الإعلان . وثمة تحليل ، يستند أساسا إلى هذه الآراء ، وارد في المرفق الاول لهذا التقرير .

٤ - ولقد أتيحت للامين العام ، في عدد من المناسبات خلال هذه السنة ، فرصة إجراء مناقشات مع الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة بشأن التطورات المتصلة بالحالة القائمة في جنوب افريقيا ، ولا سيما تلك المبادرات والتدابير المضطلع بها من قبل الحكومة . وقد التقى الامين العام أيضا برئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نلسون مانديلا ، ورئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، السيد كلارنس ماكويتو ، حيث قدما إليه تقييما للحالة ووصفا لموقف حركتيهما إزاء بعض التغييرات التي تناولها الإعلان .

٥ - وبالاضافة إلى ذلك ، قام الامين العام بلفت انتباه أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية ولا سيما مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، إلى بعض أحكام القرار . وسوف توافى الجمعية العامة بالتفاصيل المتعلقة بالخطوات المتخذة لتنفيذ هذه الاحكام .

ثانيا - ملاحظات من قبل الامين العام

٦ - خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، ظلت العملية الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا قائمة ، على الرغم من توقفها ، وكان إلغاء الهياكل القانونية الاساسية للفصل العنصري تطورا من التطورات البالغة الاهمية . ومما يؤسف له أن موجة العنف التي اجتاحت البلد أثناء هذه الفترة كانت بمثابة امتحان عسير للثقة وعقبة كؤودا أمام الحوار السياسي الناشئ . وحيث أنه قد اتخذت مؤخرا تدابير ضرورية عديدة من شانها تهيئة مناخ صالح للتفاوض ، إلى جانب القيام بمبادرات اخرى للسلم ، فإن جنوب افريقيا يبدو أنها تتحرك نحو الشروع في مفاوضات موضوعية .

٧ - وعملية التغيير المعقدة ، التي تتعرض لها جنوب افريقيا في الوقت الراهن ، لا بد لها وأن تؤدي إلى ردود فعل وكذلك إلى خصومات سياسية . وردود الفعل هذه قد بدت بطرق مختلفة ، حيث تراوحت بين تلك الاعمال العنيفة التي ارتكبها من يعارضون التحول الديمقراطي بالبلد أو من يتطلعون إلى تحقيق ميزة سياسية قبل التفاوض وبين الانشطة الاقل بروزا التي قامت بها العناصر ذات الصلة بالنظام . وفي هذا الصدد ، يلاحظ أن حيدة قوات الامن كانت موضعا للشكوك ، وإن احتمال زعزعة الموقف على يد المجموعات المتطرفة ما زال مبعثا للقلق .

٨ - وفي الوقت الذي أُلغيت فيه ، بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، كما سبق الوعد ، فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة . ولقد حدثت توترات عديدة ، كما نشأت أزمة ثقة في الهياكل الحكومية ، وذلك من جراء حالات التاخير في تنفيذ التدابير الضرورية المتوخاة في الإعلان والمتعلقة بتهيئة مناخ صالح للمفاوضات . ولا سيما فيما يتصل بالسجناء السياسيين والمنفيين ، وكذلك من جراء ما لوحظ من عدم فعالية الرد على أعمال العنف وما اكتشف من حدوث تمويل سري لبعض المنظمات .

٩ - بيد أن ثمة عددا من المبادرات التي اتخذت في السنوات الاخيرة من أجل مواجهة العنف بصفة خاصة تبشر بأن الزخم الذي بدأ منذ أكثر من عام مضى يمكن أن يستعيد قوته . ومن المأمول فيه ، في الشهور القليلة القادمة ، وفي أعقاب حصيلة المبادرة السلمية المضطلع بها تحت رعاية الزعماء الدينيين وكبار رجال الاعمال ، أن تتخذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع دستور جديد وتحديد ترتيبات انتقالية .

١٠ - وفي نفس الوقت ، فإن هذه العملية قد تطول نسبيا ، وهي عرضة أيضا للأخطار ، كما أنها قد تتأثر من جراء التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية الضخمة التي ما زالت قائمة في جنوب افريقيا وعدم كفاية التدابير المتخذة حتى الآن لمعالجتها على نحو فعّال . وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير الإيجابية ، ومع هذا فإن المشاكل التي تواجه غالبية سكان جنوب افريقيا تعد هائلة الحجم إلى حد يتطلب الاضطلاع ببرنامج وطني اصلاحي شامل . وسيلزم للقطاع الخاص أن يقوم بدور أكثر أهمية من الدور الذي ما فتئ يؤديه حتى الآن . كما أنه سيلزم التغلب على الانقسامات الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة والمواقف السلبية القائمة إزاء التغيير ، كي يمكن تحسين أحوال معيشة القطاعات المحرومة تحسينا ملحوظا . والوصول إلى وسائط الإعلام ، بالاضافة إلى الاضطلاع بجهد مستمر يرمي إلى توعية الجمهور بما للفصل العنصري من آثار على غالبية السكان ، يمكن أن يسهما في تكوين توافق في الآراء بشأن ضرورة مواجهة هذه المشاكل بأسرع ما يمكن .

١١ - وعلى الجانب الإيجابي ، يلاحظ أن ثمة توافقا عاما في الآراء بشأن وجوب حماية حقوق الإنسان في جنوب افريقيا الديمقراطية ، مما يبعث على التشجيع . والتصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان يمكن أن يكون خطوة هامة في هذا الصدد .

١٢ - ويبدو أيضا أن هناك التقاء متزايدا في آراء الاطراف المعنية بشأن عدد من المبادئ الاساسية للدستور الجديد . بيد أن الالية المتعلقة بصياغة دستور جديد والترتيبات اللازمة للانتقال إلى نظام ديمقراطي ما زالت حتى الآن تفتقر إلى اتفاق بشأنها . ومن دواعي التشجيع أن ثمة مقترحات تتعلق بهذه المسائل يجري وضعها في الوقت الراهن ، وأن هناك عددا متزايدا من الزعماء بجنوب افريقيا على اقتناع الآن بأنه لا يوجد خيار واقعي سوى الاجتماع سويا والتفاوض بشأن مستقبل ديمقراطي وغير عنصري لبلدهم .

١٣ - واجتماع كافة الأطراف المعنية لمناقشة هذه المسائل والاتفاق عليها ، كما هو متوخى في الإعلان ، يبدو الآن في صدارة جدول الأعمال السياسي . وهذا الاجتماع يمكن أن يقطع شوطا طويلا في مجال حل القضايا المعلقة التي تتصل بتهيئة الجو الصالح للتفاوض وحرية النشاط السياسي ، كما أنه ، في حد ذاته ، يمكن أن يفيد بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة . ومن المؤكد أن هناك شخصيات بارزة في البلد توحي بالثقة العامة ، وذلك من القطاعات الدينية والأكاديمية وقطاع العمل وقطاع التجارة ، على سبيل المثال ، ممن يستطيعون الاضطلاع بدور هام في الفترة الانتقالية .

١٤ - واستجابة المجتمع الدولي يلزم أن تكون متكيفة بشكل تام مع هذه العملية المعقدة الدقيقة . وعلى النحو المتوخى في الإعلان ، ينبغي لأعمال التشجيع والضغط والمساعدة أن تتم بصورة مناسبة لمسيرة العملية ، وذلك مع مراعاة أن الهدف الأساسي يتمثل في إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا .

١٥ - ومنظومة الأمم المتحدة تقوم ، بالاضافة إلى مساهمتها فيما يتعلق بعودة المنفيين ، بإعداد استجابة منسقة لطلبات توفير المساعدة ، ولا سيما الطلبات المقدمة من قطاعات المجتمع المحرومة . وعلاوة على ذلك ، فإن الأمين العام على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون في مجال تشجيع هذه العملية وفي توفير المساعدة خلال فترة الانتقال وفيما بعدها ، في حالة مطالبته بذلك من قبل سكان جنوب افريقيا أنفسهم ومن قبل المجتمع الدولي .

المرفق الاول

تحليل المعلومات المقدمة الى الامين العام بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
اولا - تصدير	١ - ٢	٨
ثانيا - معلومات اساسية	٣ - ٢٨	٨
ثالثا - التقدم المحرز في مجال تهيئة مناخ مناسب للتفاوض ...	٢٩ - ٥٦	١٣
الف - الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين	٢٩ - ٤٤	١٣
باء - رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل الخاضعين للحظر والتقييد من منظمات واشخاص ..	٤٥ - ٤٧	١٩
جيم - سحب جميع الجنود من البلدات	٤٨ - ٤٩	١٩
دال - إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي الرامية إلى تقييد النشاط السياسي	٥٠ - ٥٣	٢٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
هاء - وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية	٥٤ - ٥٦	٢٢
رابعا - العناصر الاخرى المؤدية الى إجراء نقاش سياسي حر وإلى عملية المفاوضات	٥٧ - ٧٢	٢٣
الف - تهيئة جو خال من العنف	٥٨ - ٦٨	٢٣
باء - حرية التجمع وحرية الصحافة	٦٩ - ٧٢	٢٦
خامسا - المسائل التي تعزز أو تعرقل عملية إنهاء الفصل العنصري	٧٣ - ١٠٤	٢٨
الف - إزالة دعائم الفصل العنصري	٧٣ - ٨٥	٢٨
باء - جوانب عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية	٨٦ - ١٠٤	٣١
سادسا - المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات	١٠٥ - ١٣٤	٣٧
الف - المبادئ المتوخى ورودها في دستور جديد	١١١ - ١٢٠	٣٨
باء - آلية إعداد دستور جديد	١٢١ - ١٢٦	٤٢
جيم - الترتيبات والطرائق العملية للانتقال الى نظام ديمقراطي جديد	١٢٧ - ١٣٤	٤٣
سابعا - استعراض تنفيذ برنامج العمل	١٣٥ - ١٤٢	٤٥

أولا - تصدير

١ - بغية تسهيل قياس التقدم المحرز في مجال إزالة الفصل العنصري ، يتخذ هذا التقرير الحالة التي كانت سائدة في جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بمثابة نقطة بداية .

٢ - وقد استند التقرير ، في كافة المجالات ، الى البيانات الخطية المقدمة الى الامانة العامة لغاية ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ من قبل الحكومة ، وكذلك من قبل عدد من الاحزاب والحركات السياسية والمنظمات الاخرى المعنية[(١)] . وفي الكثير من الحالات ، كانت هذه المعلومات المقدمة معززة ببيانات رسمية وبلاغات صحفية . ولم تجر أي محاولة للتوفيق بين أية معلومات متضاربة مقدمة الى الامانة العامة .

ثانيا - معلومات أساسية

٣ - يتضمن هذا الفرع استعراضا مرتبا ترتيبا زمنيا للتطورات السياسية الرئيسية التي حدثت في جنوب افريقيا منذ منتصف عام ١٩٩٠ الى شهر آب/أغسطس ١٩٩١ . وهذه المعلومات توفر الإطار الذي ينبغي أن يقيم فيه ما أُحرز من تقدم في ميدان تنفيذ أحكام الإعلان .

٤ - ومنذ زيارة فريق الامم المتحدة لجنوب افريقيا ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وعملية التغيير في هذا البلد تحرز تقدما ملحوظا ، وإن لم يكن مطردا ، وذلك فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقة بوضع دستور جديد . وعملية تهيئة مناخ من شأنه أن يفضي الى التفاوض ، المجملة في الخطوات الخمس المنصوص عليها في إعلان الامم المتحدة ، قد أتت بنتائج متباينة . فثمة مجال سياسي قد تفتحت أبوابه بجنوب افريقيا ، وترتب على ذلك تمكين المنظمات التي كانت محظورة في الماضي من الانخراط في النشاط السياسي . بيد أن هذا النشاط قد تأثر الى حد كبير بالعنف السياسي الذي مازال قائما . والمبادرات الوطنية والمحلية التي اضطُلع بها لإنهاء أعمال العنف لم تحقق ، حتى وقت قريب ، إلا نجاحا محدودا . ورغم أن إزالة نظام الفصل العنصري يجري القيام بها حاليا في إطار تقويض الاركان القانونية الرئيسية لهذا النظام ، فإنه لا يوجد إجماع في الرأي بشأن ماهية التدابير الاكثر فعالية التي يتعين اتخاذها لمعالجة التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية . وعلى الرغم من وجود هذه القضايا ، فإن التركيز قد تحول الى الهياكل التي ستجرى فيها المفاوضات الدستورية ، اي الآلية اللازمة لوضع دستور جديد والطرائق اللازمة لتنفيذ عملية الانتقال .

٥ - وفي هذا السياق ، حدثت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ مجموعة من التطورات في جنوب افريقيا ، وهي بحاجة الى القاء مزيد من الضوء عليها . ومما يذكر أن الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي قد قاما ، في أيار/مايو ١٩٩٠ ، باعتماد محضر اجتماع "غروته شور" الذي تناول ، من بين ما تناوله ، قضيتي الإفراج عن السجناء السياسيين ومنح الحصانة فيما يتعلق بالجرائم السياسية . وبعد ذلك ، وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اعتمد الطرفان محضر اجتماع بريتوريا الذي تعهدت فيه الحكومة بإعادة النظر في مسائل الطوارئ والامن ، كما تعهد فيه المؤتمر الوطني الافريقي بوقف الاعمال المسلحة .

٦ - وظهر انتشار العنف من مقاطعة ناتال الى مناطق أخرى بالبلد ، حينما قتل ٣٠ شخصا على الاقل في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ في سيبوكنغ بمقاطعة ترانسفال .

٧ - وأزيلت دعامة أساسية من دعامات الفصل العنصري في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، مع بدء سريان قانون الغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة . وفي نفس الوقت ، ألغيت حالة الطوارئ في مقاطعة ناتال ، كما قام الحزب الوطني بفتح باب الانضمام اليه أمام جميع العناصر .

٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قام المؤتمر الوطني لزعماء الكنائس في جنوب افريقيا باعتماد إعلان روستنبورغ ، حيث أعرب هؤلاء الزعماء عن "رفضهم المطلق للفصل العنصري بوصفه خطيئة" وعن ضرورة تعويض ضحايا الفصل العنصري .

٩ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عقد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أول مؤتمر وطني له بجنوب افريقيا منذ عام ١٩٥٩ . ولقد طالب بتشكيل جمعية تاسيسية لوضع دستور جديد وتهيئة مناخ صالح للتفاوض . وفي نفس الشهر ، عقد المؤتمر الوطني الافريقي مؤتمرا استشاريا وطنيا ، خلص الى المطالبة باستمرار الضغوط الداخلية والخارجية على جنوب افريقيا الى حين اعتماد دستور جديد . ولقد قرر المؤتمر أن المؤتمر الوطني الافريقي سيوقف عملية المفاوضات بكاملها إذا لم تُزل جميع العقبات ، بما فيها العنف ، في موعد غايته ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ . كما أن المنظمة الشعبية لازانيا قد عقدت مؤتمرها في كانون الاول/ديسمبر .

١٠ - ونظرا لبلوغ العنف ابعادا خطيرة ، قام المؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية "انكاثا" بعقد اجتماع للقمة في دربان في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لتناول هذه القضية .

١١ - ومن أهم ما اضطلع به الرئيس ف. و. دي كليرك أنه قد أعلن ، في ١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، أن القوانين الأساسية للفصل العنصري سوف تلغى في الدورة الحالية للبرلمان . كما أنه أصدر "بيان جنوب افريقيا الجديدة" الذي ورد به أن الدولة الجديدة ينبغي أن تقوم على أساس من العدالة .

١٢ - وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، اعتمد البرلمان تعديلات لقانون تعديل علاقات العمل ، في أعقاب المفاوضات الثلاثية التي ضمت الحركة النقابية بجنوب افريقيا ، أي مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، فضلا عن منظمة أرباب العمل ، واللجنة الاستشارية لجنوب افريقيا المعنية بشؤون العمل والحكومة .

١٣ - ووجه المؤتمر الوطني الافريقي في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وبغية التشديد على ما يشعر به من قلق إزاء العنف ، رسالة مفتوحة الى الرئيس دي كليرك أهاب فيها بالحكومة أن تنفذ مجموعة من المطالب المتعلقة بالعنف السياسي في موعد غايته ٩ أيار/مايو ١٩٩١ ، وإلا فإن المؤتمر سوف يوقف أي عمليات جديدة من عمليات المناقشة وتبادل الآراء مع الحكومة . وفي ١٦ نيسان/ابريل ، اتفق المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا على عقد "مؤتمر للقوى الوطنية" في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ للسعي الى توحيد صفوف جميع القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا .

١٤ - وفي ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أعلنت الحكومة خطة من عشر نقاط لمواجهة قضية العنف السياسي ، تضمنت الخطة عقد مؤتمر بشأن أعمال العنف والتهديد ، وإنشاء لجنة دائمة للتحقيق في موضوع منع العنف وإنهائه . وقد عمدت الحكومة ، فيما بعد ، الى حظر استخدام "الأسلحة التقليدية" في مناطق بعينها سميت "مناطق القلاقل" .

١٥ - وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٩١ ، أعلن المؤتمر الوطني الافريقي أنه نظرا لأن العنف يشكل تهديدا للمفاوضات ، فإنه لن يشترك في مناقشة أي من القضايا الدستورية مع الحكومة . وأعرب المؤتمر عن تأييده لمبادرة الزعماء الدينيين التي تتضمن عقد مؤتمر للسلم على نطاق واسع ، وأعلن خطة للعمل الجماعي من شأنها أن تساند ما ورد في الرسالة المفتوحة من مطالب .

١٦ - وبحلول ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، كانت السجون لاتزال تضم الكثير من السجناء السياسيين ، مما أدى الى إضراب ما يربو على ٢٠٠ سجين منهم عن الطعام . ولقد نقل بعض هؤلاء الى المستشفيات نتيجة لإضرابهم هذا .

١٧ - وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، أرسل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا رسالة مفتوحة الى الرئيس دي كليرك للرد على الدعوة التي وجهها الى المنظمة لحضور المؤتمر المعني بالعنف . وقد شدد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا على أن العنف القائم ما فتئ "موجها بشكل أساسي ضد المجتمعات ذات الطابع السياسي القوي" ، ووعد في نفس الوقت بالعمل مع المنظمات السياسية الاخرى ، وذلك في محاولة لإنهاء أعمال العنف هذه .

١٨ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ألغيت القوانين الاساسية للفصل العنصري ، وهي : قانون أرض السود ، رقم ٢٧ لعام ١٩١٣ ؛ وقانون احتكار الاراضي وتنميتها ، رقم ١٨ لعام ١٩٣٦ ؛ وقانون مناطق الجماعات ، رقم ٣٦ لعام ١٩٦٦ ؛ وقانون تنمية المجتمعات السوداء ، رقم ٤ لعام ١٩٨٤ . والتدابير اللازمة لمعالجة التفاوتات الناجمة عن هذه القوانين تتعرض للمناقشة في الوقت الراهن . أما قانون تسجيل السكان فقد ألغي في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ رغم أن السجل السكاني سيظل قائما الى حين وضع دستور جديد . وفي ٢١ حزيران/يونيه ، تم تعديل قانون الأمن الداخلي ، وهو القانون رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢ .

١٩ - وقد قام المؤتمر السادس عشر لحزب انكاثا للحرية ، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بإعادة انتخاب الزعيم مانغوسوثو غاتشا بوثليزي رئيسا للحزب .

٢٠ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، قام الزعماء الدينيون بالتعاون مع كبار رجال الاعمال بتيسير عقد مؤتمر للقمة حضرته ، من بين من حضرته ، الاطراف الرئيسية في العنف السياسي . ونتيجة لذلك ، أنشئت لجنة تحضيرية تضم الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية ، من أجل ما عُرف فيما بعد باسم مبادرة السلم الوطنية .

٢١ - وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، عقد المؤتمر الوطني الافريقي مؤتمره الوطني ، حيث أصدر قرارات تتصل بمواضيع من بينها المفاوضات ، والسياسة الخارجية ، والاستراتيجية والاساليب ، وقضية العنف . ولقد منح هذا المؤتمر قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ولاية تتعلق بمواصلة التفاوض مع الحكومة . وفيما يتصل بالسياسة الخارجية ، قرر المؤتمر الوطني الافريقي "أن الجزاءات يجب استخدامها بشكل خلاق من أجل وقف ما حدث من تآكل" .

٣٢ - وفي وقت لاحق من شهر تموز/يوليه ، اعترف العديد من الوزراء الحكوميين بان ثمة أموالا عامة قد جرى استخدامها سرا في مساعدة أنشطة بعض المنظمات السياسية ، وخاصة حزب انكاثا للحرية ونقابة العمال المتحدين بجنوب افريقيا الموالية لهذا الحزب . ولقد انتشرت مشاعر القلق بشان أثر هذا التمويل على بعض القضايا مثل التعصب السياسي والعنف بالبلد . وقد أعلنت الحكومة ، فيما بعد ، عن اتخاذ مجموعة من التدابير بشان استخدام الاموال العامة في مساعدة المنظمات السياسية ، مما تضمن إحداث تغييرات في العديد من المناصب الوزارية ، وتنقيح التشريعات المتعلقة باستخدام الاموال السرية .

٣٣ - وقد طالب المؤتمر الوطني الرابع لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، الذي عقد أيضا في شهر تموز/يوليه ، بعقد مؤتمر قمة للمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، من أجل بذل الضغوط اللازمة ، من خلال العمل الجماعي ، لحمل الحكومة على الاستقالة وتشكيل حكومة مؤقتة ، وذلك في ضوء الاعتراف باستخدام الاموال العامة في اغراض سرية .

٣٤ - ولقد وضعت مبادرة السلم الوطنية في ١٤ آب/اغسطس ١٩٩١ مشروع اتفاق وطني للسلم ، يتضمن ، من بين ما يتضمنه ، مدونة لقواعد سلوك الاحزاب والمنظمات السياسية وقوات الامن ، كما يتضمن آلية للرصد . وعقب قيام المنظمات السياسية وغيرها بالنظر في مشروع الاتفاق هذا ، سيجري تقديمه الى مؤتمر وطني من المزمع عقده في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كيما يعتمده . وهذا المشروع يعد بمثابة تدبير من تدابير بناء الثقة ، فهو سيساعد على انهاء أعمال العنف كما أنه سيحفز على المضي قدما في عملية التفاوض .

٣٥ - وفي ١٦ آب/اغسطس ١٩٩١ ، اتفقت الحكومة مع مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على خطة تتعلق بعودة ما يقدر ب ٠٠٠ ٤٠ لاجئ ومنفي سياسي من مواطني جنوب افريقيا ، عودة طوعية الى بلدهم . وهذا الاتفاق يثبت وجود الامم المتحدة ، لاول مرة ، في جنوب افريقيا .

٣٦ - والمناقشة العامة بشان القضايا الدستورية اخذت تكتسب زخما في الوقت الراهن ، وذلك مع قيام الاحزاب والحركات السياسية بتقديم مقترحات تتعلق بوضع دستور جديد لجنوب افريقيا . وفي هذا السياق لم تعد المناقشة بشان تلك القضايا مناقشة أولية ، بل أنها قد أصبحت عملية دينامية يسهم فيها قطاع كبير من الراي السياسي بجنوب افريقيا .

٢٧ - وخلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، اضطلعت الاحزاب والحركات السياسية ، الى جانب المنظمات المعنية ، بشن حملات جماعية للمطالبة بالتفاوض وبوضع دستور ديمقراطي . وقد نادت باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعودة كافة المنفيين ، كما دعت في نفس الوقت الى تشكيل جمعية تاسيسية منتخبة تتولى وضع دستور جديد . وكان ثمة تزايد ، في الفترة الاخيرة ، في المطالبة بتشكيل حكومة مؤقتة ، وذلك في أعقاب اعتراف الحكومة بالتمويل السري للمنظمات السياسية .

٢٨ - وثمة مناقشة أكثر تفصيلا لهذه القضايا ، الى جانب آراء الاحزاب والحركات السياسية والمنظمات الاخرى بشانها ، واردة في الفصول ذات الصلة فيما يلي من هذا التقرير .

ثالثا - التقدم المحرز في مجال تهيئة مناخ مناسب للتفاوض

ألف - الافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين

٢٩ - في الفقرة ٦ (أ) من الاعلان ، تطالب الجمعية العامة حكومة جنوب افريقيا ب "الافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين بدون شروط والامتناع عن فرض أي قيود عليهم" . ومنذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ ، والحكومة تتخذ الخطوات اللازمة للإفراج عن السجناء الذين صدرت ضدهم أحكام بسبب عضويتهم في منظمات كانت خاضعة للحظر ، أو بسبب اقدامهم على أفعال معينة كانت غير مشروعة نتيجة للحظر المفروض على المنظمات ؛ كما أن الحكومة قد رفعت القيود التي كان يخضع لها السجناء المفرج عنهم سابقا (انظر A/44/960 ، المرفق الاول ، الفقرة ٤٢) .

تعريف الجرائم السياسية

٣٠ - ورد في محضر اجتماع "غروت شور" المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ أن الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي قد قررا انشاء فريق عامل للتقدم بتوصيات بشأن أمور من بينها وضع تعريف للجرائم السياسية في حالة جنوب افريقيا ، بحيث يكون هذا التعريف قابلا للتطبيق على الاشخاص داخل جنوب افريقيا وخارجها ، وذلك مع مراعاة الخبرات المماثلة المكتسبة في ناميبيا وفي غيرها من البلدان (انظر A/45/268) . ولقد اتفق الفريق العامل ، في تقريره المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، على بعض المبادئ والعوامل ، واعتبرها بمثابة أساس لمبادئ توجيهية تتفق مع حالة جنوب افريقيا .

وكان ثمة تصور لنوعين من أنواع الجرائم السياسية . أولا الجرائم السياسية "المحضة" ، مثل الخيانة ، التي لا تتضمن أي جريمة عادية أو "اعتيادية" مثل جريمة القتل أو الاعتداء ؛ أو توزيع مطبوعات هدّامة . وثانيا ، أقر التقرير أيضا بأن الجريمة "العادية" ، حتى وإن كانت خطيرة مثل جريمة القتل ، يمكن اعتبارها ، في ظل ظروف بعينها ، جريمة سياسية ، وحدّد التقرير سبعة عوامل رئيسية تجرى مراعاتها عموما في المحاكم الوطنية عند اتخاذ مثل هذا القرار . وهذه العوامل تتعلق بالحافز على الجريمة ؛ والسياق الذي ارتكبت فيه ؛ وطبيعة الهدف السياسي ؛ والطبيعة الثانوية والوقائعية للجريمة ، بما في ذلك مرى خطورتها ؛ ومقصد الجريمة ؛ والعلاقة بين الجريمة والهدف السياسي المنشود ؛ ومسألة ما اذا كان الفعل الاجرامي قد ارتُكِب تنفيذا لأمر المنظمة أو المؤسسة أو الهيئة المعنية ، أو بموافقة تلك المنظمة أو المؤسسة أو الهيئة (انظر المرفق)[٢] .

٣١ - وفي محضر اجتماع بريتوريا المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وافقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على تقرير الفريق العامل ، كما اتفقا على جدول زمني للافراج عن السجناء من مختلف الفئات ، وأعلنا أنهما يتوخيان انهاء المهمة الواردة في تقرير الفريق العامل ، بكاملها ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ . ولقد شُكّل فريق عامل آخر لوضع خطة تتعلق بالافراج عن السجناء المتصلين بالمؤتمر الوطني الافريقي . وقد احتفظت الحكومة بحقها في التفاوض مع المنظمات الاخرى بشأن سجنائها[٣] .

٣٢ - وفي العدد المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من "الجريدة الرسمية" ، قامت وزارة العدل ، بالإشارة الى الفريق العامل المشكل عملا بمحضر اجتماع "غروت شور" ، بنشر مبادئ توجيهية تتصل بتعريف الجرائم السياسية في جنوب افريقيا ، كما حددت طريقة منح العفو وتقديم التعويضات ، وكذلك تناولت القضايا المتصلة بالحصانة المؤقتة ودخول البلد . والمبادئ التوجيهية الخاصة بتعريف الجرائم السياسية جاءت متمشية مع العوامل السبعة المحددة في تقرير الفريق العامل . والموجزة أعلاه ، ولكنها أغفلت مسألة التمييز بين الجرائم السياسية "المحضة" والجرائم "العادية" التي يجوز اعتبارها من الجرائم السياسية وفقا لتقرير الفريق العامل[٣] . وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، صدر عدد آخر من "الجريدة الرسمية" وبه تحديد لتكوين وسلطات واختصاصات الهيئات الاستشارية المعنية بالتعويضات ؛ وذلك على أن يكون البت بصفة نهائية في يد رئيس الدولة[٤] .

٣٣ - وخلال الاشهر الاولى من عام ١٩٩١ ، اعرب عن القلق من جانب المؤتمر الوطني الافريقي وبرنامج الافراج عن السجناء السياسيين التابع لمنظمة المحامين المناصرين لحقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، وذلك إزاء عدم القيام بتنفيذ اتفاقات الحكومة بشان الافراج عن السجناء السياسيين . ومع دنو الموعد المستهدف ، وهو ٣٠ نيسان/ابريل ، بدأ السجناء السياسيون ، ممن لم يطلق سراحهم ، في الاضراب عن الطعام .

الافراج عن السجناء

٣٤ - صرحت الحكومة بانه لم يرد ، بحلول ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، سوى ١٠٢ ١ من طلبات الافراج . وبناء على طلب الحكومة ، قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، في الفترة من ٦ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ، باطلاع كل سجين من السجناء بجنوب افريقيا على برنامج الافراج(٥) . ونتيجة لذلك ، تلقت الحكومة ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ طلب جديد ، وكانت غالبيتها مقدمة من سجناء مُدانين لارتكابهم جرائم خاضعة للقانون العام ، وكانت هناك مئات عديدة من هذه الطلبات جديرة بالنظر . وبعد ذلك ، ذكرت الحكومة انها قد تلقت قوائم باسماء سجناء سياسيين من لجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا (٢٩٢ ١ إسما) ومن المؤتمر الوطني الافريقي (٤٦٢ اسما) . ووفقا لما افادت به الحكومة ، يوجد في سجون جنوب افريقيا ٢٦٠ شخصا من القائمة المقدمة من لجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا و ١٢٨ شخصا من قائمة المؤتمر الوطني الافريقي ، معظمهم بتهمة ارتكاب جرائم خطيرة . (وقد ارفقت بالبيان المقدم من الحكومة قوائم تشمل تفاصيل الاحكام والجرائم)(٥) .

٣٥ - وقد ذكرت الحكومة ، في البيانات التي قدمتها الى الامانة العامة ، انه قد تم الإفراج عن ١٤٥ ١ من السجناء الذين ادعوا انهم سجناء سياسيون . ووفقا لما ذكرته لجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا ، كان قد افرج عن ٠١٣ ١ سجينا سياسيا حتى ٢١ أيار/مايو ١٩٩١(٦) . والحكومة تقول بانه قد تم الافراج عن جميع السجناء الذين يحق لهم شرعا أن يعتبروا من السجناء السياسيين ، وفقا لمغزى وروح محضري اجتماعي "غروت شور" و "بريتوريا" ؛ كما صدر عفو شامل تقريبا لم تستثن منه سوى الحالات المتصلة بجرائم القتل والسرقة والاعتداء الجسيم .

٣٦ - وقد ذكرت الحكومة أيضا أن ثمة اتفاق جرى التوقيع عليه من قبل ممثليها ومن قبل المؤتمر الوطني الافريقي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وهذا الاتفاق مؤداه أن عملية الإفراج عن السجناء قد انتهت بالفعل ، وأن يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ قد تحدد

كموعد أخير لتقديم طلبات جديدة . وقد ورد في الاتفاق أن هناك عددا كبيرا من السجناء ليس له حق في الإفراج وفق الفئات والمبادئ التوجيهية المحددة ، وفي هذا الصدد فإن هذا الاتفاق قد أخذ في الاعتبار مقترحات الحكومة المتعلقة باصدار عفو استثنائي فيما يتعلق بالعقوبات . وفي اليوم التالي ، منح عفو استثنائي لمجموعة كبيرة متنوعة من السجناء (ممن ادعوا ، أو لم يدعوا ، أنهم سجناء سياسيون) ، باستثناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد ومرتكبي الجرائم الجنسية وجرائم ايذاء الاطفال . وقد صرحت الحكومة بأن ثمة عددا كبيرا من السجناء ، ممن لا تنطبق عليهم صفة السجناء السياسيين بسبب خطورة ما ارتكبوه من جرائم ، قد استفادوا من تخفيف العقوبة .

٣٧ - ولقد أبلغت بعض المنظمات الامانة العامة أنها ترى أن هناك سجناء سياسيين ما زالوا رهن الاحتجاز في جنوب افريقيا ، وقد انتقدت هذه المنظمات ما تستخدمه الحكومة من اجراءات وتعاريف . وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩١ ، كان هناك ، وفقا لما ذكرته لجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا ، ٩٤٦ سجينا سياسيا معروفا ما زالوا معتقلين ؛ منهم ثلاثة بدأوا في قضاء فترة العقوبة في تموز/يولية ، و ١٦٦ معتقلا في الوطن المسمى "بوفوتا تسوانا" ، و ٧٣٠ من المعتبرين "سجناء لاشارتهم للقلاقل" وقد حكم عليهم لقيامهم باعمال التهديد أو ممارسة العنف العام خلال اعمال الاحتجاج المجتمعية الجماهيرية . كما أن منهم ، بالاضافة الى ذلك ، ١٧ سجينا من المحكوم عليهم بالإعدام لاسباب تتعلق بالسياسة(٧) .

٣٨ - وقد عمد المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ومجلس كنائس جنوب افريقيا ولجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا وغير ذلك من الهيئات الى توجيه النقد للحكومة إزاء قيامها ، من طرف واحد فيما يبدو ، باستبعاد السجناء المحبوسين لارتكابهم جرائم عنيفة من عملية الافراج في حين أن الاتفاق المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ينص بشكل محدد على امكانية اعتبار الجرائم "العادية" ، حتى جريمة القتل ، في اطار ظروف بعينها ، جرائم سياسية . وقد ذكر المؤتمر الوطني الافريقي أن الحكومة قد ضيقت نطاق المبادئ التوجيهية الاصلية المتعلقة بالسجناء السياسيين ، وعمدت الى استبعاد المسجونين لاسباب تتصل بإثارة القلاقل ، مما يشكل سببا من الاسباب الاساسية لوجود خلاف بين الارقام المقدمة من الحكومة والارقام المقدمة من المؤتمر الوطني الافريقي ولجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا(٨) . كما أن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا قد صرح بأنه "لم يفرج عن جميع السجناء السياسيين" ، وأن الحكومة قد وضعت تعريفا خاصا بها للسجناء السياسيين ، وأن ... الآلاف منهم ...

ما زالوا محبوسين من جراء ذلك . وقد أشار المؤتمر الى السجناء الستة في أحداث "شاربفيل" والسجناء الاربعة عشر في أحداث "ابنغتون"(٩) . ومن رأي هذا المؤتمر أن السجناء السياسيين هم كافة من اضطلعوا بالكفاح ضد الفصل العنصري ، بما في ذلك المناضلين الذين سجنوا بسبب انشطتهم في حرب العصابات الى جانب من اتهموا بارتكاب اعمال من أعمال العنف العامة بهدف تعزيز الكفاح ضد الفصل العنصري(٩) .

٣٩ - وكان ثمة نقد أيضا للطريقة التي استخدمتها الحكومة في منح عفو استثنائي من العقوبات لنزلاء السجون عموما ، بدلا من تناول الجرائم ذات الدوافع السياسية على نحو محدد ، وذلك من جانب هيئات من بينها لجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا ، حيث انه ، وان كان قد أفرج عن عدد كبير بالفعل من السجناء السياسيين ، فإن هناك عددا كبيرا من السجناء المذنبين قد أطلق سراحه دون داع(١٠) . وبالاضافة الى ذلك ، وُجّه النقد أيضا لكون منح مركز السجين السياسي راجع في نهاية المطاف الى الحكومة(١١) . ولقد ارتُئي كذلك أن الحكومة لا يمكنها أن تتحاش المسؤولية المتعلقة بالسجناء المحتجزين في "بوفوتا تسوانا" . وفي هذا الشأن ، قالت لجنة حقوق الانسان بجنوب افريقيا "ان الدولة المستقلة المسماة بوفوتا تسوانا ، وهي "بلد" يتألف من سبع رقع من الاراضي المنفصلة والمبعثرة في ثلاث مقاطعات مختلفة بجنوب افريقيا ، من الواضح انها اختلاق مصطنع من جانب حكومة الفصل العنصري ، وهذه الحكومة لا يسعها أن تتهرب من المسؤولية النهائية" . وبالاضافة الى ذلك ، أشارت اللجنة الى أن هؤلاء السجناء قد اعتقلوا بسبب تدخل القوات المسلحة لجنوب افريقيا(٦) .

٤٠ - وقد ذكر مجلس كنائس جنوب افريقيا أنه ما زال يضطلع بتقديم الاعتراضات الى الحكومة بشأن الإفراج عن السجناء . وأعرب عن قلقه إزاء طريقة تناول مسألة الافراج ، وشدد على الآثار النفسية السيئة التي تصيب السجناء من جراء المماطلة في الإفراج عنهم .

٤١ - ورغم أن عددا كبيرا من السجناء السياسيين قد أطلق سراحه ، فلا يوجد في الوقت الحالي أي توافق في الآراء حول ما إذا كان قد أطلق سراح جميع السجناء السياسيين . وقد يكمن أحد أسباب هذه المشكلة في الافتقار الى المعلومات والوضوح فيما يتعلق بحالات فردية . واقتُرح في هذا الصدد الاتفاق على اجراء يبدأ بوضع قائمة للمحتجزين السياسيين المزعومين والتحقق منها . أما الحالات التي تكون موضع جدل ، إن وجدت ، فيمكن إحالتها الى فريق من الخبراء المستقلين أو ربما الى فقيه قانوني مستقل لتقصي الحقائق وتقديم توصيات . وقد يكون هذا الاجراء مفيدا أيضا فيما يتعلق

بحالات الاحتجاز بموجب التشريعات الامنية ، والمحاكمات الجديدة بسبب جرائم سياسية مزعومة .

عودة المنفيين

٤٢ - اعتبرت ايضا عودة الاشخاص المنفيين واللاجئين عنصرا هاما في تهيئة الظروف المواتية لاجراء المفاوضات . وفيما يتعلق بمسألة العفو عن المغتربين وعودتهم ، ابلغت الحكومة الامانة العامة بانه في ١٩ آب/اغسطس ١٩٩١ ، تمت الموافقة على ٧ ٢٤٦ طلبا للعفو من بين الطلبات الواردة التي بلغت في مجموعها ٨ ٧١٣ طلبا ولم يرفض سوى ١٧٩ طلبا . وفي ١٦ آب/اغسطس ١٩٩١ ، قامت حكومة جنوب افريقيا ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بعد اجراء مفاوضات تفصيلية ومطولة بالتوقيع بالحروف الاولى على مذكرة تفاهم بشأن العودة الطوعية وإعادة الإدماج للعائدين من مواطني جنوب افريقيا . وعُهد الى مكتب المفوض السامي بمهمة تنظيم عملية العودة ، وأذن له بفتح مكاتب مؤقتة في جنوب افريقيا للمساعدة في عملية العودة وإعادة الإدماج ، وستتاح له ، في جنوب افريقيا ، فرص الوصول بحرية ودون اية عراقيل الى العائدين ؛ وسيتمتع العائدون أنفسهم بحرية كاملة(١٢) .

٤٣ - وفي تلك المذكرة ، اعربت الحكومة عن استعدادها لمنح العفو للعائدين الذين ارتكبوا جرائم سياسية قبل ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ والمؤهلين للحصول على عفو وفقا للمبادئ التوجيهية الملحقة بالاتفاق ، وذلك لمصلحة عملية التوفيق وبغية زيادة معدل العودة . وعملية اتخاذ قرارات العفو هي من صميم مسؤولية الحكومة ، ولكن اتفق على انه قبل الرفض النهائي لاي طلب للعفو ، ستراعي الحكومة توصيات الهيئات الاستشارية القائمة التي يمكن لمكتب المفوض السامي أن يمثل امامها نيابة عن العائدين . ويمكن حينئذ للاشخاص الذين يمنحون العفو العودة الى البلد بعد أن تصرح الحكومة بذلك ، دون أن يتعرضوا لخطر الاعتقال او الاحتجاز او السجن او الدعاوى القانونية فيما يتعلق بتلك الجرائم . كما تم الاتفاق على اجراءات حق الدخول من جديد والاستقبال وإعادة الادماج(١٣) . ومن المتوقع أن يتم التوقيع على هذه المذكرة في المستقبل القريب(١٣) .

٤٤ - ولدى اعلان هذا الاتفاق المتعلق بعودة اللاجئين والمنفيين على نحو آمن ومشرف ، قال مكتب المفوض السامي إن الاتفاق يعد بداية النهاية لمأساة انسانية استمرت لحوالي ٣٠ عاما ، ويشكل بالنسبة لجنوب افريقيا خطوة هائلة نحو بناء مجتمع يتمتع فيه جميع مواطني جنوب افريقيا بحقوق الإنسان الاساسية(١٣) . وأشارت الحكومة من

جانبها في بيانها الى الاتفاق باعتباره حدثا هاما ، واعربت عن املها في أن يتسم تنفيذ الاتفاق بروح الثقة والتفاهم المتبادلين .

باء - رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل الخاضعين للحظر والتقييد من منظمات واشخاص

٤٥ - في الفقرة ٦ (ب) من الاعلان ، تدعو الجمعية العامة الحكومة الى "رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات واشخاص" . وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، تولى فريق الامم المتحدة الذي قام بزيارة جنوب افريقيا ، ابلاغ الامانة العامة بأن جميع المنظمات والمجموعات التي اجتمع بها الفريق في جنوب افريقيا اتفقت على أن رفع أنواع الحظر والقيود كان الشرط المسبق الوحيد الذي تم استيفاؤه بالكامل . واعربت وقتئذ بعض المنظمات عن قلقها لانه رغم رفع أنواع الحظر فإنها لا تستطيع تنظيم الاجتماعات بحرية (A/44/960 ، المرفق الاول ، الفقرتان ٥٤ و ٥٥) .

٤٦ - وذكرت الحكومة في البيان الذي قدمته بصدد هذا التقرير أنه في هذا الوقت لا تخضع أي منظمات للحظر أو النفي أو التقييد ، ولا يجري فرض أي قيود أو شروط على أي شخص أطلق سراحه من السجن أو الاحتجاز . واشارت كذلك الى أن المظاهرات وانشطة الاحتجاج مجازة تماما رهنا بخضوعها للانظمة العادية فقط .

٤٧ - ووفقا لما افاد به مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، فإن الحكومة ، بفرضها العفو المشروط على أعضاء المؤتمر والمنظمات الاخرى ، لم تف بالشرط المسبق وهو رفع الحظر عن المنظمات ورفع القيود عن الاشخاص . وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أنه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اضطر أعضاء البعثة الخارجية الذين حضروا اجتماع المؤتمر في جنوب افريقيا الى مغادرة البلد تحت وطأة التهديد باعتقالهم (٩) .

جيم - سحب جميع الجنود من البلدات

٤٨ - في الفقرة ٦ (ج) من الاعلان ، تطلب الجمعية العامة الى الحكومة "سحب جميع الجنود من البلدات" . ووفقا لما أفادت به حكومة جنوب افريقيا ، تم سحب جميع الجنود من البلدات . ولا يتم الآن وزع الجنود إلا بشكل مؤقت بناء على طلب سلطات

الشرطة في بعض المناطق حيث تحتاج الشرطة الى مساعدة لحفظ النظام ومكافحة العنف . وأكدت الحكومة أنه رغم تعزيز قوة الشرطة بتوفير مزيد من الافراد والاموال فإن انتشار العنف على نطاق واسع في بعض المناطق لا يزال يستلزم تدخل قوات الامن بالإضافة الى أفرقة الشرطة العادية . وفيما يتعلق بنزاهة قوات الامن ، فقد اتخذت خطوات لإعادة تحديد دورها . فقد قال رئيس الدولة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ ما يلي :

في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قمت بمبادرة مني بإلقاء خطاب أمام ٨٠٠ ضابط من كبار ضباط الشرطة جاءوا من كل حدب وصوب في البلد . وأوضحت لهم في عبارات صريحة لا مواربة فيها أن واجبهم يتمثل في الاتصاف بالنزاهة المطلقة ؛ والامتناع عن أي تورط سياسي ؛ والتقيد بمكافحة الجريمة وحماية الارواح وممتلكات جميع مواطني جنوب افريقيا .

وفي ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، كررت نفس القول أمام قوة الدفاع فيما يتعلق بضرورة اتباع نهج جديد بالنظر الى الظروف الجديدة(٥) .

٤٩ - ولاحظ مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أنه "الى جانب القوات النظامية ، فقد تمركزت في كل بلدة قوات خاصة تشمل القوات التي عملت في أنغولا وناميبيا . وقد تورطت هذه الوحدات تورطا عميقا في الفظائع التي ارتكبت"(١٤) . وعلى حد قول مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، فإن الحكومة "سعت الى تقويض أحكام هذا الشرط عن طريق فرض العنف على مجتمعاتنا المحلية من أجل تبرير وزع الجنود"(٩) .

دال - إنهاء حالة الطوارئ والغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي الرامية الى تقييد النشاط السياسي

٥٠ - في الفقرة ٦ (د) من الإعلان ، تطلب الجمعية العامة من الحكومة "انهاء حالة الطوارئ والغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي ، الرامية الى تقييد النشاط السياسي" . وأبلغت الحكومة الامانة العامة في بيانها بأن آخر حالة طوارئ التي كانت في مقاطعة ناتال ، قد أنهيت في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وأن مشروع قانون قد اعتمد في البرلمان في أوائل عام ١٩٩١ بتعديل قانون الامن الداخلي لعام ١٩٨٢ بحيث يتفادى أي تقييد للعملية الديمقراطية .

٥١ - وفيما يتعلق بإلغاء التشريعات ، قالت لجنة حقوق الانسان إن بعض أحكام قانون الامن الداخلي قد عُدلت بينما ترك البعض الاخر دون تغيير . أما فترة الاحتجاز على ذمة التحقيق (المادة ٢٩) ، فقد حددت الآن بمدة ١٠ أيام ، يمكن تجديدها بموجب قرار قضائي ، وألغت أحكام الاحتجاز لفترة طويلة دون محاكمة (المادتان ٢٨ و ٥٠ ألف) . أما الاحتجاز الاحتياطي القصير الاجل لمدة ١٤ يوما (المادة ٥٠) ، واحتجاز الشهود (المادة ٣١) فقد ظلا بدون تغيير . ولا يزال الاحتجاز بدون محاكمة ممكنا في "الاوطان" التي لم يتم فيها تعديل التشريعات الامنية ، وهذا الاحتجاز ممكن أيضا في مناطق القلاقل بجنوب افريقيا وذلك بموجب قانون السلامة العامة لسنة ١٩٥٣ الذي لم يعدل . وفيما يتعلق بفرض الحظر والتقييد على الاشخاص ، فقد ألغيت المواد ذات الصلة (١٨ - ٢٧) من قانون الامن الداخلي ، وبذا تم سحب سلطات فرض الإقامة الجبرية والإبعاد الداخلي . علاوة على ذلك ، ألغي الحكم المتعلق بوضع قوائم بالاشخاص (المادتان ١٦ و ١٧) ، ومن ثم إنهاء الحظر على الاشخاص الذين ترد أسماؤهم في تلك القوائم والذي كان يمنع تداول أقوالهم ويحرمهم من تقلد المناصب البرلمانية وممارسة القانون . كما أدخلت تغييرات على قانون الامن الداخلي لإلغاء عدد من الجرائم المعاقب عليها ، بينما أدخلت اصلاحات بشأن جرائم أخرى مثل حضور الاجتماعات غير القانونية[١٥] .

٥٢ - إلا أن اللجنة أفادت أنه بموجب قانون السلامة العامة لسنة ١٩٥٣ الذي لم يعدل ، يمكن إعلان حالات الطوارئ واعلان مناطق باعتبارها مناطق قلاقل . ولم تعلن أي حالة طوارئ منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عندما ألغيت حالة الطوارئ في مقاطعة ناتال . إلا أنه منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ أعلنت بلدات في الترنسفال ووسترن كيب باعتبارها مناطق قلاقل فيما يزيد على ٥٠ مناسبة ، وصلت الى حد إعلان حالة الطوارئ محليا . وفي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩١ ، كانت ١٥ بلدة لا تزال متضررة من جراء ذلك[١٥] . وأفاد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أن عددا من البلدات في بريتوريا وفيتفو تراسراند أعلن أنه مناطق قلاقل ردا على أعمال العنف التي ارتكبتها الحكومة[٩] .

٥٣ - وقالت منظمة الوشاح الاسود إن قانون الامن الجديد أقل قسوة بكثير ، والاهم من ذلك أنه يمنح السلطة للمحاكم بدلا من الشرطة . وفيما يتعلق بالاحتجاز بدون محاكمة ، أكدت تلك المنظمة معارضتها التامة لكافة أشكال الاحتجاز بدون محاكمة وأشارت الى أن نسبة كبيرة من الوفيات أثناء الاحتجاز حدثت على مدى السنين أثناء الايام الاولى منه . ومن ثم فإن منظمة الوشاح الاسود ترى أن قصر فترة الاحتجاز المنصوص عليه في القانون الجديد لا يكفل سلامة المحتجز . وفي معرض الإشارة الى المعلومات التي نشرتها لجنة حقوق الإنسان ، ذكرت منظمة الوشاح الاسود أن ستة أشخاص قد لاقوا حتفهم أثناء

الاحتجاز في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وخلال نفس الفترة تم احتجاز ٧٨٢ شخصا بموجب مختلف مواد قانون الامن الداخلي فضلا عن حالة الطوارئ(١٦) .

هاء - وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية

٥٤ - في الفقرة ٦ (هـ) من الاعلان ، تطلب الجمعية العامة من الحكومة "وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية" . وفيما يتعلق بهذه المسالة ، أشارت الحكومة الى المعلومات التي وفرتها بصدد مسالة الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين والتي ترد أعلاه (انظر الفقرات ٢٩-٤٤) .

٥٥ - ولا تزال المحاكمات السياسية مستمرة بمقتضى قانون الامن الداخلي والتشريعات الاخرى وبموجب القانون العام حسب قول المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ولجنة حقوق الإنسان . وافادت اللجنة بانه في نهاية تموز/يوليه ١٩٩١ ، كانت تجري ١٣٨ محاكمة (بما فيها ٩ محاكمات في بوفوشاتسوانا وهي احد الاوطان وواحدة في ترانسكاي) تشمل ١ ٣٧٧ فردا ، وان العفو لم يمنح إلا لثمانية فقط من المتهمين(٧) . ووفقا لما افاد به مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا قام المحامون التابعون لها وحدهم بالدفاع عن نحو ١ ٤٨٥ عضوا ومسؤولا بنقابات العمال شملتهم اكثر من ١٦٦ محاكمة ، وادين منهم ٥٧ شخصا فقط . وكذلك صرح مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بأن اعتقال عمال في تموز/يوليه من هذا العام كانوا يقومون باحتجاج سلمي خارج المحكمة على المضايقات المستمرة التي يتعرض لها زعماء النقابة بمن فيهم أمينها العام ، قد أضاف ما يربو على ١٤٠ شخصا الى قائمة المشمولين بالمحاكمات السياسية(١٤) .

٥٦ - وفيما يتعلق بالإعدامات ، افادت لجنة حقوق الإنسان انه بالرغم من عدم تنفيذ أي حكم إعدام على مدى الـ ١٨ شهرا السابقة ، فلاتزال تصدر أحكام بالإعدام ، ففي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وردت أسماء ٣٢٧ شخصا في قائمة الإعدام ، اعتبر ١٩ منهم من السجناء السياسيين(١٥) . وقام المؤتمر الوطني الافريقي ، من جانبه ، بتوجيه النقد الى قرار الحكومة بإلغاء وقف تنفيذ أحكام الإعدام وحث على إعادته(١٧) .

رابعا - العناصر الاخرى المؤدية الى إجراء نقاش سياسي حر وإلى عملية المفاوضات

٥٧ - حددت الجمعية العامة في الفقرة ٧ من الاعلان احد الاهداف بانه يتمثل في تهيئة "المناخ اللازم لقيام نقاش سياسي حر - وهو شرط أساسي لضمان إشراك الشعب نفسه في عملية إعادة صنع بلده" . ووُجد أن هناك ثلاثة عناصر متصلة اتصالا مباشرا بمسالة النقاش والنشاط السياسي الحر وهي : إيجاد جو خال من العنف ، وحرية التجمع ، وحرية الصحافة (A/44/960 ، المرفق الاول ، الفقرة ٨٧) .

الف - تهيئة جو خال من العنف

٥٨ - اعترفت الجمعية العامة في الاعلان بالصلة بين تهيئة جو خال من العنف وإحراز تقدم نحو إجراء مفاوضات ، إذ ترد في الفقرة ٨ منه الدعوة الى التفاوض "في جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا" . وقد افاد فريق الامم المتحدة الذي قام بزيارة جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بحدوث انواع معينة من العنف ، تشمل العنف الناجم عن الانشطة المضطلع بها من جانب قوات الشرطة والامن ، والهجوم الذي تشنه فرق الاغتيال ضد القائمين بانشطة مناهضة للفصل العنصري ، واعمال العنف التي تقوم بها مجموعات الاقتصاص واقصى اليمين ، والعنف الناشب بين المنظمات السياسية والعنف المتصل بالكفاح المسلح . ويعتبر العنف في مقاطعة ناتال خليطا من عدد من هذه الانواع (A/44/960 ، المرفق الاول ، الفقرة ٨٩) .

مدى العنف

٥٩ - اولت الردود التي تلقتها الامانة العامة اهمية كبيرة الى مسالة العنف وتاثيره الضار على عملية التفاوض ، وضرورة إنهاء العنف . وقدمت عدة منظمات معلومات احصائية عن عدد الوفيات والإصابات . فخلال فترة السنة المنتهية في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، سجلت لجنة حقوق الإنسان وفاة ٦٤١ ٢ شخصا وإصابة ٠٨٥ ٤ شخصا في حوادث متصلة بالاقتصاص ؛ ووفاة ٣٤ شخصا وإصابة ٤٢ بسبب عمليات فرق الاغتيال ؛ ووفاة ٢٩ شخصا وإصابة ٣٤٦ نتيجة لاعمال العنف التي قام بها جناح اليمين(١٥) . وافاد مجلس كنائس جنوب افريقيا انه قد وقعت اكثر من ٠٠٠ ٤ حادثة وفاة في مقاطعة ناتال وحدها حتى ايار/مايو ١٩٩١(٧) .

أسباب العنف

٦٠ - وفقا لما أعلنته الحكومة اتسم العنف طوال العام المنصرم بطابع سياسي أساسا ، واستمر ، الى حد ما ، النزاع العنيف الذي نشب من قبل في مقاطعة ناتال . وذكرت الحكومة أن العنف قد اكتسب زخما من الإصلاحات السياسية والاعمال التحضيرية للمفاوضات مما ادى على نحو لا يمكن تجنبه الى شيء من ترتيب الاوضاع واتخاذ المواقف على الصعيد السياسي(٥) .

٦١ - وذكرت منظمة الوشاح الاسود ، لدى تناولها لاسباب العنف ، إن الحكومة كانت "تحجم بصفة استثنائية عن اتخاذ أي إجراء ضد الفدائيين التابعين لجناح اليمين وضد انكاشا" ، وأظهرت "تسامحا ملحوظا" إزاء ما اطلقت عليه بعض وسائط الإعلام اسم "العنف بين السود" . وأشارت المنظمة ذاتها الى "وجود بيّنات ظرفية ساحقة تدل على تنسيق نشوب أعمال العنف ، وعلى استخدام المنازعات القائمة من أجل تفاقم العنف - وعلى تحيز الشرطة" ، وادعت أن برنامجا لزعزعة الاستقرار الداخلي قد وضع بهدف إضعاف المؤتمر الوطني الافريقي . وأعربت منظمة الوشاح الاسود عن قلقها بصفة خاصة إزاء ما ظهر من أنماط في اغتيال الزعامات ذات المستوى المتوسط في المؤتمر الوطني الافريقي ، ورفض الحكومة الواضح متابعة الادلة بنشاط ودقة . وأشارت منظمة الوشاح الاسود الى ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في المخيمات التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي خارج البلد ، وأوصت بالتصدي لهذه الادعاءات لمصلحة موثوقية المؤتمر الوطني الافريقي باعتباره شريكا رئيسيا في أي حكومة في المستقبل(١٦) .

٦٢ - وأفاد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أن مراقبته للعنف أدت به الى الاستنتاج بأن العنف "لم يكن عفويا وغير منسق بل كان مخططا ومنسقا" . وبعض سمات العنف التي جعلت المؤتمر يتوصل الى هذا الاستنتاج هي : الدقة الواضحة التي اتسم بها نشوب العنف أو توقفه في الاوقات الحرجة ؛ والدور الرئيسي الذي كانت تقوم به قوات الامن في تنسيق وتيسير نشوب العنف ، عن طريق استخدام سيل ظاهرة وخفية على السواء ؛ والطريقة المنهجية الواسعة النطاق التي اتبعت في جلب العنف الى مناطق كانت مناطق سلمية حتى الآن ؛ وعدم قيام السلطات باتخاذ اجراءات حاسمة لوقف العنف أو محاسبة المجرمين رغم تزويدها بمعلومات متواترة ومفصلة(١٤) .

٦٣ - وقدم عدد من المنظمات ، بما في ذلك المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، ومجلس كنائس جنوب افريقيا ، ولجنة حقوق الإنسان ومنظمة الوشاح الاسود معلومات عن تقارير تفيد

بقيام الحكومة بتقديم الدعم السري الى حزب انكاثا للحرية ولنقابة العمال التابعة له ، وكذلك عن التورط المزعوم لقوات الامن في أعمال العنف . وأشار المؤتمر الوطني الافريقي ، بصفة خاصة ، الى إماطة اللثام في تموز/يوليه ١٩٩١ عن معلومات تفيد برعاية الدولة لحزب انكاثا ليكون بمثابة قوة مضادة لنفوذ المؤتمر الوطني الافريقي ، واشتراك قوة دفاع جنوب افريقيا والقوى الخاصة والمرتزقة في ارتكاب أعمال العنف في منطقة بريتوريا - فيتفواترسراند وبعض أجزاء مقاطعة ناتال(١٨) . وأعرب عن رأي مفاده أن هذه المعلومات خلقت أزمة أخلاقية خطيرة في البلد ، وأدت الى تدهور الثقة في الحكومة على نطاق واسع ؛ وأصبحت قدرة الحكومة على أن تكون حكما وطرفا في آن واحد في عملية المفاوضات موضع شك(١٩) .

المبادرات المتخذة ضد العنف

٦٤ - خلال الشهور الاولى من عام ١٩٩١ ، اتخذ عدد من المبادرات فيما يتعلق بالعنف . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وقع زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية على اتفاق بشأن العنف . إلا أنه على حد قول المؤتمر الوطني الافريقي ، زاد العنف واتخذ طابعا يتسم بمزيد من التنظيم والمنهجية . وإزاء هذا التطور ، وجه المؤتمر الوطني الافريقي في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ رسالة مفتوحة الى الحكومة طالبا اتخاذ بعض الخطوات لوقف أعمال العنف بحلول ٩ أيار/مايو ١٩٩١ ، وفي حالة عدم حدوث ذلك سيقوم المؤتمر بتعليق المناقشات والاتصالات الجارية مع الحكومة(٢٠) .

٦٥ - وفي هذا السياق ، أكدت الحكومة أنها "تتحمل المسؤولية النهائية عن صيانة القانون والنظام" ، "وتولي أولوية عليا لإنهاء العنف والتخويف وأثرهما الضار لا على الصعيد الاجتماعي فحسب بل أيضا على عملية التفاوض" .

٦٦ - ووصفت الحكومة سلسلة التدابير التي اتخذتها لكبح العنف بما في ذلك زيادة عدد قوات الشرطة بإضافة ٠٠٠ ١٠ فرد ، ودعوة القوات الاحتياطية . وعلاوة على ذلك ، فرضت حظرا على حمل الرماح وسائر الادوات الخطرة في مناطق القلاقل - باستثناء بعض المناسبات الثقافية التقليدية في حالة تقديم إخطار مسبق الى الشرطة . وقدمت الحكومة ضمانات تؤكد على أنه تجري إعادة دراسة مسألة حمل الاسلحة عموما . وذكرت الحكومة أيضا أنها اتخذت مبادرات على المستوى السياسي لكبح العنف تشمل الدعوة لعقد اجتماع ثلاثي ، ومؤتمر بشأن العنف والتخويف في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩١ ،

واتخاذ القرار بإنشاء لجنة دائمة بشأن العنف والتخويف وإصدار تعليمات الى قوات الامن للعمل بنزاهة تامة .

٦٧ - وافاد مجلس كنائس جنوب افريقيا في تقريره انه بعد عقد المؤتمر المتعلق بالعنف والتخويف الذي لم تحضره جميع الاطراف الرئيسية المعنية ، قام زعماء الكنيسة وكبار رجال الاعمال بتيسير عقد مؤتمر قمة للسلم في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اشتركت فيه جميع الاحزاب السياسية الهامة . وانشا مؤتمر القمة للسلم لجنة تحضيرية لاتخاذ مبادرة السلم الوطني تشمل الحكومة ، والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية ، تولت منذ ذلك الوقت وضع مشروعين لمدونتين لقواعد السلوك للاحزاب والمنظمات السياسية ولقوات الامن . ووضع لغرض المناقشة مشروع اتفاق للسلم الوطني يشمل هاتين المدونتين ، وعناصر اخرى مثل موجز تدابير تستهدف تيسير التعمير والتنمية في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ، واحكام لجنة التحقيق ، وامانة السلم الوطني ، ولجان تسوية المنازعات الإقليمية والمحلية ، ولجان السلم الوطني وطرق تنفيذ اتفاق السلم . ومن المتوقع أن يتم التوقيع على اتفاق السلم الوطني في مؤتمر سلم وطني يعقد في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وأوصى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بأن يرصد المجتمع الدولي تنفيذ هذا الاتفاق بمجرد التصديق عليه رسميا ، وأن يعمل بنشاط مع لجنة السلم الوطنية التي ستشرف على تنفيذ الاتفاق(١٤) .

٦٨ - وقالت الحكومة في ملاحظاتها المتعلقة بمؤتمر القمة للسلم أن جميع المشتركين اتفقوا على العمل من أجل السلم في جنوب افريقيا ، وعلى إشراك اعضائهم ومؤيديهم على كافة المستويات في هذا العمل ، وعلى العمل معا ومع الآخرين في المبادرات المشتركة المتخذة لهذا الغرض ، وعلى دراسة وبحث اسباب العنف ، وعرض نتائج هذا البحث دون خوف أو تحيز ، واقتراح الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الاسباب(٥) .

باء - حرية التجمع وحرية الصحافة

٦٩ - فيما يتعلق بمسالة حرية التجمع ، ذكرت الحكومة انه في الوقت الحاضر لا توجد أي منظمات خاضعة للحظر او النفي أو التقييد ، ولا توجد ثمة قيود على الانشطة السياسية في جنوب افريقيا ، ويمكن للافراد والاحزاب السياسية تنظيم الاجتماعات متى شاءت . وذكرت أيضا أن الحق في حرية الكلام وتنظيم الاجتماعات قد تم تعزيزه عن طريق السماح بتنظيم مسيرات احتجاج ، رهنا بخضوعها لتدابير معقولة للمراقبة ، وانه ليس لدى الحكومة جدول أعمال مزدوج ولا استراتيجية لتمزيق معارضيها . وأكد رئيس الدولة

في الخطاب الذي القاه في ٢ شباط/فبراير ١٩٩١ انه يجري التمتع تماما بالحق في حرية التجمع والحق في التعبير السياسي وممارستهما بالكامل في جنوب افريقيا(٥) .

٧٠ - وذكرت لجنة حقوق الإنسان ، من جانبها ، في البيان الذي قدمته أن للحكومة السلطة القانونية ، بموجب قانون الامن الداخلي وغيره من القوانين ، لمراقبة التجمعات العامة ، واشارت الى أنه في أيار/مايو ١٩٩١ ، تم اعتقال ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ شخص بسبب حضورهم اجتماعات أعلن أنها غير قانونية . وأفادت منظمة الوشاح الاسود في البيان الذي قدمته أنه توجد أدلة واضحة على عرقلة الاعمال السياسية المشروعة التي تقوم بها مجموعات خارج البرلمان ضمن جناح اليسار بالنسبة للحكومة ، وعلى قيام الشرطة مرارا بإحباط أو تعطيل الاجتماعات والمسيرات ، ومنها مثلا اجتماعات ومسيرات المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا .

٧١ - وقدم مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا معلومات متعلقة بتقييد حرية التجمع والنشاط السياسي . وأفاد المؤتمر في البيان الذي قدمه بأن هذه القيود قد فرضت من خلال العنف الذي استهدف العناصر النشيطة وأسرها . وقال إن الهجوم على أعضائه قد تكثّف ، وبخاصة في المناطق الصناعية وأماكن العمل ؛ إذ يجبر العمال على إظهار بطاقات عضويتهم وإذا لم يكونوا من أعضاء نقابة العمال التابعة لحزب إنكاثا للحرية فإنهم يتعرضون للاعتداء في كثير من الاحوال . وعلاوة على ذلك ، تعرض عدد من أعضاء مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا للإصابة أو القتل في الاسبوعين السابقين .

٧٢ - وفيما يتعلق بحرية الصحافة ، افادت الحكومة بانها رفعت انظمة الطوارئ المفروضة من قبل على وسائط الإعلام ، ومن المتوخى أن تتم حماية حرية الصحافة في شرعة الحقوق المقترحة التي سيضمها الدستور . وفي هذا الصدد ، ابلغت لجنة حقوق الإنسان بانه قد تم إلغاء مادتين في قانون الامن الداخلي ، ومن ثم القضاء على سلطة إغلاق الصحف أو الدوريات المماثلة أو وقفها أو حظرها . بيد أن اللجنة قالت إنه لاتزال هناك قوانين اخرى سارية تفرض قيودا على الصحافة .

خامسا - المسائل التي تعزز أو تعرقل عملية إنهاء الفصل العنصري

ألف - إزالة دعائم الفصل العنصري

٧٣ - منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ اتخذت الحكومة تدابير مهمة نحو إزالة القوانين الاساسية للفصل العنصري . وذكرت الحكومة في المذكرة التي قدمتها من أجل هذا التقرير أنه قد ألغي "أكثر من مائة قانون ولائحة تمييزية في خلال الإثنى عشر شهرا الماضية"(٥) . وأهم الخطوات المتخذة تتعلق بإلغاء الدعائم التشريعية للفصل العنصري . وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ قال الرئيس ف. و. دي كلارك مخاطبا البرلمان :

> إن عام ١٩٩١ سيُعرف في التاريخ بأنه العام الذي أزالت فيه جنوب افريقيا نهائيا التمييز التشريعي - الفصل العنصري - من نظامها . وهو الآن في ذمة التاريخ . وإن الاصوات التي أدلي بها توا والاصوات التي أدلي بها في الاسابيع الماضية قد أنهت أخيرا عصرا تأثرت فيه حياة كل افريقي جنوبي في أدق تفاصيلها بالتشريع القائم على العرق . ولقد تحرر الآن كل فرد منه ... فقد أزيل تماما بالفعل التمييز العنصري التشريعي(٥) .

٧٤ - وقد بدأ نفاذ قانون إلغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة ، رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٠ في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وقد ألغي هذا القانون التشريع الاساسي الذي يسمح بالفصل الاجتماعي في المرافق العامة ، الذي يتمثل في قانون الاحتفاظ بمرافق منفصلة وأحكام عدد من القوانين المختلفة (مثل الجزء ١ '١' من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٧ الذي كان يربط منح تصاريح وسائل النقل على الطرق بشرط ألا يُنقل إلا أفراد من فئة عنصرية معينة) .

٧٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ وافق برلمان جنوب افريقيا على إلغاء قانون التدابير المتعلقة بالاراضي والقائمة على أسس عنصرية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩١ الذي يلغي قانون مناطق الفئات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ وقانون أراضي السود رقم ٢٧ لسنة ١٩١٣ وقانون الاراضي والاتحاد الاحتكاري الانمائي رقم ١٨ لسنة ١٩٣٦ وقانون تنمية مجتمعات السود رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ على أن يبدأ نفاذه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . كما ألغي قانون مناطق الاستيطان الحر وقانون شؤون الحكم المحلي في مناطق الاستيطان الحر ، وكلاهما لسنة ١٩٨٨ . ومن الجدير بالذكر أن قانون أراضي السود وقانون الاراضي والاتحاد

الاحتكاري الانمائي ، المعروفين معا بانهما قانونا الاراضي ، كانا قد ارسيا مبدأ الفصل الإقليمي وحصرا ٨٤ في المائة من سكان جنوب افريقيا في ١٣ في المائة من الاراضي . وفي آذار/مارس ١٩٩١ أصدرت الحكومة كتابا ابيض عن الاصلاح المتعلق بالاراضي يرمي الى "تيسير الحصول على الارض وجعله متاحا لكل فرد"(٥) .

٧٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ وافق البرلمان ايضا على قانون إلغاء قانون تسجيل السكان ، رقم ١١٤ لسنة ١٩٩١ ، الذي الغى قانون تسجيل السكان رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد انهى القانون الجديد من الناحية القانونية نهائيا التصنيف العنصري في جنوب افريقيا ولذا فإن له قيمة رمزية كبيرة .

٧٧ - وقانون التدابير المؤقتة للحكم المحلي المعتمد ايضا في عام ١٩٩١ يسمح للمجتمعات المحلية بالتفاوض بشأن انماطها من الحكم المحلي المشترك . ووفقا لذلك ستتمكن المجتمعات المحلية (مدن السود ومدن البيض) بصورة طوعية من إنشاء إدارات واحدة لتوفير الخدمات ، ومن أن تعقد اجتماعات مشتركة مع السلطات لربط جميع المشتركين ، ومن أن تدخل في اتفاقات لتوحيد المجالس البلدية جزئيا او كليا .

٧٨ - وذكرت الحكومة ايضا في المذكرة التي قدمتها من أجل هذا التقرير عددا من القوانين الاخرى التي اصدرها البرلمان في عام ١٩٩١ لاسيما قانون تعديل القانون العام الذي أزال القيود العنصرية الموجودة في صكوك الملكية ، وقانون تعديل حقوق التعدين الذي انهى القيود العنصرية المتعلقة بحقوق التنقيب والتعدين ، وقانون تعديل رعاية الاطفال الذي يمكّن الآباء من تبني أطفال من فئات أخرى .

٧٩ - وفي حين أن معظم الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية الاخرى المعنية في جنوب افريقيا قد رحبت بإلغاء القوانين الاساسية للفصل العنصري فإن كثيرا من الناس يعتقد انه لن يكون لها إلا أثر محدود في الحياة اليومية لاغلبية سكان جنوب افريقيا . فوفقا لـ "الوشاح الاسود" (Black Sash) مثلا "فإنه من الواضح بشكل متزايد انه في حين أن الاسس القانونية للفصل العنصري قد أُزيلت فإن ممارسات الفصل العنصري لا تزال قائمة الى حد بعيد"(١٦) .

٨٠ - وأكد "الوشاح الاسود" على وجه الخصوص أن قانون إلغاء قانون تسجيل السكان يسمح بالاحتفاظ بسجل السكان الى حين إلغاء القانون الدستوري لجمهورية جنوب افريقيا لسنة ١٩٨٣ ، وأنه في الوقت الحاضر ما زال يتصرف في مسائل مثل المعاشات الاجتماعية

والتعدين على اساس انها "شؤون خاصة"(١٦) . ووفقا للحزب الديمقراطي فإن "الحكومة على علم بالازدواجية والتجزئة الناجمة عن تطبيق مفهوم الشؤون الخاصة ، ومن الواضح انها تتخذ خطوات للحيد عنه"(٢١) . وادان المؤتمر الوطني الافريقي الاحتفاظ بسجل السكان بوصفه "غير مقبول على الاطلاق"(٢٢) في حين صرح مؤتمر الوحدويين الافريقيين بأن الحكومة قد "عبثت فقط بقانون تسجيل السكان البغيض"(٢٣) .

٨١ - وذكر "الوشاح الاسود" ايضا في تعليقه على عدم وجود تشريع محدد يحرم قيام المجالس البلدية بفرض فصل المرافق فقال إن "الناس الذين كانوا لا يسمح لهم في الماضي بدخول مرافق 'البيض' لا يزالون يمنعون من دخولها بحيل مثل رسوم الدخول الباهظة ، ورسوم الانضمام المرتفعة ، وجعل المرافق خاصة ، وإغلاق المرافق في بعض الحالات"(١٦) . وبالمثل انتُقد قانون التدابير المؤقتة للحكم المحلي لسماحه للهيئات الحكومية المحلية التي يسيطر عليها حزب المحافظين بالاحتفاظ بهيكلها الحالي القائم على الفصل العنصري .

٨٢ - ويرى عدد كبير من الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية الاخرى أن إلغاء قانون التدابير المتعلقة بالارض والقائمة على اسس عنصرية لا يعالج قضية رد الاراضي الى المجتمعات المحلية التي طُردت بالقوة بموجب قانون الاراضي أو قانون مناطق الفئات . وقد أكد المؤتمر الوطني الافريقي في رده على الكتاب الابيض للاصلاح المتعلق بالاراضي أن "رد الاراضي الى ضحايا الطرد بالقوة يجب أن يشكل اساس اي سياسة متعلقة بالاراضي يمكن تصديقها"(٢٤) . ولم يهتم مؤتمر الوحدويين الافريقيين بإلغاء قانون الاراضي لانه اعتبره "عديم الاهمية"(٢٥) .

٨٣ - واستجابة لمطالبات من عدة منظمات سياسية أضافت الحكومة جزءا الى قانون إلغاء التدابير المتعلقة بالارض والقائمة على اسس عنصرية لإنشاء لجنة استشارية يمكن أن يقدم إليها ضحايا عمليات الطرد طلبات بالتعويض . بيد أن عددا كبيرا من المنظمات المناهضة للفصل العنصري مازالت تنتقد هذا القانون لتعزيزه النمط الحالي لتملك الاراضي وشغلها .

٨٤ - وعلى سبيل المثال صرح "الوشاح الاسود" بأن "التشريع الجديد بتأكيده الكبير على الارض بوصفها موردا لتكوين الثروة والاستغلال التجاري لن يفعل سوى القليل لتوفير العدل لمن منعوا تماما من الحصول على الارض" . وبالمثل أعرب "الوشاح الاسود" عن خوفه من أن فصلا عن "القواعد والمعايير في البيئات السكنية" في قانون إلغاء

التدابير المتعلقة بالارض والقائمة على اسس عنصرية "يمكن ان يستعمل لمنع السود من دخول مناطق البيض" . واضاف الى ذلك قوله إنه في حين انه في استطاعة سكان جنوب افريقيا السود الآن من الناحية القانونية أن يشتروا املاكا ، وأن يقيموا في المناطق السكنية التي كانت قاصرة في الماضي على البيض ، فإن قلة قليلة منهم هي التي تملك الإمكانيات المالية لتفعل ذلك(١٦) .

٨٥ - ومن ناحية اخرى ، لاحظ الحزب الديمقراطي في تعليقه على بعض اجزاء التشريع الجديد ، في المذكرة التي قدمها من أجل هذا التقرير ، أن "الحكومة قد قررت الا يحدث بعد الآن طرد بالقوة للمجتمعات الريفية السوداء" ، وأنها قد "الغت اي خطط لتعزيز استقلال 'الاوطان' - وفي ذلك حيد من جانبها عن احد المبادئ الاساسية لايديولوجية الفصل العنصري" . واضاف الى ذلك قوله إنه "لا يوجد الآن اي حواجز قانونية عنصرية لشغل وتملك الارض في جنوب افريقيا" .

باء - جوانب عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية

٨٦ - لاحظ الامين العام في تقريره لعام ١٩٩٠ "الوان الظلم الاجتماعي الجسيم التي فرضها الفصل العنصري على السكان السود" (A/44/960 ، الفقرة ١٥) .

٨٧ - وتوافق معظم الاحزاب والحركات والمنظمات السياسية الاخرى المعنية على أن مجرد إلغاء القوانين الاساسية للفصل العنصري لن يزيل بصورة كبيرة هذا الظلم ، ولن يغير الملامح الاجتماعية - الاقتصادية الاساسية للمجتمع في جنوب افريقيا . وكتبت الغرفة التجارية لجنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ما يلي :

"لقد كان الفصل العنصري السبب في وقوع ظلم تاريخي ، وإن إزالة هذا الظلم تتطلب سياسات اقتصادية تتعدى إلغاء القوانين الاجتماعية وإزالة اللوائح التنفيذية . وهذا يعني أن الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية لا سيما في ميداني الإسكان والتعدين يجب ان تُمنح الاولوية العليا في برامج الانفاق الحكومي المقبلة"(٢٦) .

٨٨ - وقد خصصت حكومة جنوب افريقيا للمصروفات الاجتماعية في ميزانيتها لسنة ١٩٩١ ٣٨,٢ في المائة من مجموع المصروفات المدرجة في الميزانية (بالمقارنة بـ ٣٦,٥ في المائة في السنة الماضية) فضلا عن ٣ بلايين راند للصندوق الاستئماني الإنمائي المستقل

لبرامج الانعاش الاجتماعي . بيد أن المؤتمر الوطني الافريقي قد انتقد الميزانية لعدم تحقيقها مساواة عنصرية فورية في عدد من الخدمات الاجتماعية ، وصرح بأن "الانفاق الاجتماعي غير الكافي ليس نتيجة عدم كفاية الإيرادات العامة بل يعكس أولويات ميزانية الفصل العنصري الجارية"(٣٧) . وعارض مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا فرض ضريبة جديدة على القيمة المضافة قائلا إنها سوف "تفرض عبئا رهيبا على الاشخاص العاملين والفقراء الذين ترزح مواردهم فعلا تحت عبء لا يطاق"(١٤) .

٨٩ - وتحذر الاحزاب والحركات السياسية فضلا عن منظمات أخرى مثل المنظمات التي تمثل الدوائر التجارية ، من أن استمرار عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية مقترنا بارتفاع توقعات أغلبية سكان جنوب افريقيا يمكن أن يجعل النسيج الاجتماعي للبلد أكثر هشاشة فيعرقل بذلك مواصلة تنفيذ عملية إقامة الديمقراطية . وأكد SACOB في المذكرة التي قدمها أن "الفقر يقف عقبة في طريق الديمقراطية في جنوب افريقيا . ولذا فإن هناك حاجة الى جهود متضافرة لإزالة أكبر مظاهر عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة في المعاملة باسرع ما يمكن" . ويتصور SACOB دورا أساسيا للدوائر التجارية في هذا الصدد ، ويؤكد أن "زيادة الاهتمام بالتغيير الاجتماعي السياسي ستستلزم توسيع أهداف الدوائر التجارية من الناحية الوظيفية" .

العمل

٩٠ - تظل البطالة في ميدان العمل مصدرا رئيسيا من مصادر القلق بالنسبة لجميع الاحزاب والمنظمات السياسية في جنوب افريقيا باعتبار أن البطالة لاتزال في ازدياد . وطبقا لغرفة الاعمال في جنوب افريقيا فإن ستة ملايين من جنوب افريقيا ، أو ٤٣ في المائة من السكان المشاركين في النشاط الاقتصادي هم الآن في حالة بطالة(٣٦) . ومن ثم "فهناك قضية مشتركة بين الاعمال التجارية المنظمة والعمال بأن الامر يستلزم إعادة تشكيل رئيسية لاقتصاد جنوب افريقيا . "وعند تقديمه تقريره الحالي ، فقد ذكر مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا" انه مابرح يضغط بإلحاح باتجاه المفاوضات مع الدولة وأصحاب الاعمال فيما يتعلق ببرنامج لإعادة التشكيل الاقتصادي يشمل جميع الاطراف" . ومثل هذه المفاوضات سوف "تهدف الى أمور شتى من بينها برامج لخلق الاعمال وتقديم الاحتياجات الاساسية" .

٩١ - وقد تم إحراز تقدم ملموس خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بممارسة الحقوق الاساسية (مثل المساومة الجماعية وحرية تكوين الجمعيات وحرية الامتناع عن العمل) من جانب العمال بعد أن تم التوصل الى اتفاق يعرف بأنه محضر العمل

(Laboria Minute) في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بين الحكومة وبين مؤتمر نقابات العمال والمجلس الوطني لنقابات العمال واللجنة الاستشارية لارباب العمل في جنوب افريقيا . وقد مهد الاتفاق السبيل لإزالة التعديلات التقييدية العديدة التي كانت قد ادخلت على قانون علاقات العمل في عام ١٩٨٨ ، ومن ثم الى اعتماد قانون تعديل علاقات العمل في شباط/فبراير ١٩٩١ . وقد رحب مؤتمر نقابات العمال باعتماد هذا القانون بوصفه "انتصارا ضخما للحركة النقابية"(٢٨) . أما التعديلات على الشروط الاساسية في قانون الاستخدام وعلى قانون تامين الاستخدام التي قدمت الى البرلمان في حزيران/يونيه ولن يتم تشريعها إلاّ في السنة القادمة ، فهي تقضي بتوسيع نطاق هذه القوانين لكي تشمل العمال الزراعيين(٥) . وقد طلبت الحكومة ايضا من لجنة القوى العاملة الوطنية بحث إمكانية مد نطاق تشريعات العمل لكي تشمل عمال المنازل .

٩٢ - بيد أن مؤتمر النقابات انتقد الحكومة ايضا لانها "لم تف بالتزامها الذي قطعته في محضر العمل"(١٤) وطبقا للمؤتمر ، ففيما قضى هذا المحضر بأن الحقوق الاساسية ينبغي مدها الى عمال الزراعة والمنازل والقطاع العام ، فإن الحكومة مابرحت تسوّف في هذه المسالة رافضة مثلا أن تمد نطاق قانون الاجور لكي يشمل العمال المحرومين من الحماية قبل عام ١٩٩٦ . ويرى المؤتمر ايضا أن حقيقة أن "الاجزاء المختلفة للتشريع قد قدمت بغير تشاور مع النقابات المعنية" إنما تتناقض مع "روح محضر العمل" ، وهو يشير الى انه فيما وافقت على المشاركة على أساس مؤقت في لجنة القوى العاملة الوطنية ، إلاّ أن الحكومة قد "تراجعت" عن اتفاقها بإعادة تشكيل تلك اللجنة . وفي الاجتماع الوطني الرابع لمؤتمر نقابات العمال ، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، تقرر أن يشن المؤتمر حملة لوقف مؤقت لعملية تخفيض العمال ووضع نهاية لعملية الخصخصة أو "إضفاء الطابع التجاري" على شركات القطاع العام .

التعليم

٩٣ - ادت الازمة المزمنة في ميدان التعليم الى تزايد التوافق بين الآراء في جنوب افريقيا حول الحاجة الى إنشاء نظام تعليمي واحد غير تمييزي . وقد أوصت وثيقة المناقشة المتصلة باستراتيجية تجديد التعليم ، التي أصدرتها الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩١ بإنشاء نموذج تعليمي غير عنصري في المستقبل وقالت إن "العدالة لابد من كفالتها في الفرص التعليمية"(٢٩) . إلاّ أن التقرير أضاف أن حرية الاجتماع لابد وأن تشكل حجر الاساس في أي نموذج تعليمي جديد ، وأنه لابد من كفالة السبل الكافية لإتاحة التنوع على مستوى اللغة أو الدين أو الثقافة على سبيل المثال . وقد رحب المؤتمر الوطني الافريقي بالقرار الذي يقضي بالتخلي عن العرق كمعيار في التعليم ، وإن كان

قد حذر من أن "نظام التعليم المعدل يمكن أن يستخدم لمواصلة إدامة المزايا والاحتكار والفصل تحت ستار التنوع وحرية الاجتماع"(٢٩) .

٩٤ - على أن الحكومة أوضحت أن التعليم تجري إدارته على أساس "الشأن الخاص" ريثما يتم وضع دستور جديد . وفي الوقت نفسه وافقت على ثلاثة نماذج تتعلق بمدارس البيض الحكومية بحيث يتاح لها قبول تلاميذ من فئات عرقية أخرى شريطة موافقة ٧٢ في المائة على الاقل من أولياء الامور(٢٩) . وهذا القرار بالتخلي عن العزل في مدارس البيض الحكومية على أساس طوعي أدى الى فتح نحو ٢٠٥ من المدارس من بين ٠٠٠ ٢ مدرسة للبيض في كانون الثاني/يناير ١٩٩١(٣٠) كذلك فإن قانون تعديل الجامعات الذي تم اعتماده في نيسان/ابريل ١٩٩١ منهيا الحصص العرقية في الجامعات لم يكفل إلغاء قانون الجامعات بأكمله الصادر عام ١٩٥٥ . وهذا القانون الاخير لايزال يسمح بإنشاء جامعات منفصلة على أسس عرقية طبقا لما ذكره معهد جنوب افريقيا لعلاقات الاجناس(٢٩) .

٩٥ - وقد تعهدت الحكومة بخفض أوجه التعثر القائمة حاليا في تعليم السود بزيادة الإنفاق على التعليم الذي يشكل الآن ٢٢ في المائة من مجموع نفقات الميزانية . كذلك يتوقع تخصيص نسبة كبيرة من مبلغ الإثني مليار راند المخصصة في عام ١٩٩٠-١٩٩١ لاستثمار التنمية المستقلة بحيث تنفق على مشاريع التعليم(٣١) . واستجابة للطلبات من جانب لجنة تنسيق التعليم الوطنية ، وافقت الحكومة مؤخرا على أن تتقاسم السلطات التعليمية المرافق غير المستخدمة أو القليلة الاستخدام "حيثما أمكن ذلك" . إلاّ أن هناك نزاعات لاتزال مستمرة حول شغل المدارس الخالية مما يؤدي أحيانا الى صدامات عنيفة . وقد أكد المؤتمر الوطني الافريقي على أن هذه التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تعالج إلاّ بصورة جزئية الجوانب الرئيسية للأزمة التعليمية التي وصفت بأنها "ذات أبعاد هائلة" ، كما أشار الى أوجه التباين الدائمة بين الاموال المنفقة بواسطة الحكومة على تعليم كل طفل أسود وكل طفل أبيض(٣٢) .

قضايا الارض والإسكان

٩٦ - كما ذكر أعلاه ، فإن برلمان جنوب افريقيا ، باعتماده إلغاء قانون تدابير الاراضي المستند الى أسس عنصرية ، فقد الغى قانون أراضي السود لعام ١٩١٣ وقانون استثمار التنمية والاراضي لعام ١٩٣٦ . وقد أوضحت عدة منظمات أن القانون الجديد لا ينص مع ذلك على برنامج واضح لتعويض ضحايا عمليات التهجير التعسفي . وكتاب الحكومة الابيض المتعلق بالإصلاح الزراعي يصف هذا البرنامج بأنه "ليس عمليا" . كما

ان اللجنة المنشأة للتحقيق في المطالبات بالتعويض لها سلطات استشارية وهي مخولة بان تنظر فقط في إعادة تخصيص الاراضي التي لاتزال في حيازة الدولة .

٩٧ - وطبقا للحزب الديمقراطي ، فإن الحكومة تدرك الحاجة الى تقديم الاراضي لاستيطان السود زراعيا . كما أنها سنت تدابير تتيح "للمزارعين السود الحصول على نفس الخدمات ومبالغ التمويل أسوة بأعضاء المجتمعات الاخرى"(٢١) ، وقد وجه المؤتمر الوطني الافريقي الانتقاد للحكومة لانها "ترفض صراحة معالجة قضية عدم تملك الاراضي ونزع ملكيتها وهي الميراث المباشر للفصل العنصري" ولانها امتنعت عن "التشاور مع المجتمعات التي كانت ضحايا لعمليات سلب الاراضي"(٢٤) .

٩٨ - وجاء تطوير قانون حقوق حيازة الارض ، الذي اعتمد في عام ١٩٩١ ليعنى على تطوير حقوق حيازة الارض من المستوى الادنى الى الملكية الكاملة . وقد رحب المؤتمر الوطني الافريقي بهذه "المحاولة لكفالة حقوق الملكية للسود الذين هم الآن مستأجرون" باعتبار ذلك "خطوة إيجابية" . كما انه يرى أن الإصلاح الزراعي يعني "إعادة توزيع الارض" ولكنه انتقد سياسة الحكومة لانها "تقنن الحالة الراهنة من سلب الملكية تحت غطاء مقترحات السوق الحرة"(٢٤) ، اما مؤتمر الوحدويين الافريقيين فلم يتوقف عند اهمية القوانين الجديدة وذكر أن "وجود دستور ديمقراطي هو الكفيل وحده بإعادة الاراضي الى أصحابها الشرعيين"(٣٣) .

٩٩ - وفي ميزانيتها لعام ١٩٩١-١٩٩٢ خصصت الحكومة ٥٠٠ مليون راند لصندوق الإسكان الوطني لاغراض شراء وخدمة الاراضي ، وكذلك للمشاريع العامة في مجالات الإسكان وتحسين البنى الاساسية . وقد اشارت ايضا الى أنه بين آب/اغسطس ١٩٩٠ وتموز/يوليه ١٩٩١ ، فإن استئمان التنمية المستقلة انفق ٧٥٠ مليون راند على مخطط للدعم الرأسمالي لمساعدة ٠٠٠ ١٠٠ من المشترين لأول مرة لكي يقتنوا موقعا مزودا بالخدمات(٥) ، وطبقا للحزب الديمقراطي ، "فقد قبلت الحكومة حتمية التطور الحضري للسود والحاجة الى تقديم الاراضي الكافية لإسكان السود" فضلا عن "الحاجة الى تقديم بديل بالنسبة للجماعات التي تقطن احياء عشوائية التي تتسم بالضخامة وسرعة الانتشار"(٢١) .

١٠٠ - وقد اشارت منظمات واحزاب سياسية عديدة ، في معرض مطالبتها باعتماد المزيد من التدابير الراديكالية ، الى أن "الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا تركوا فريسة لفقر مدقع لدرجة باتوا يفتقرون معها الى الوسائل المالية لشراء الممتلكات التي يمكن أن تتاح لهم مستقبلا"(٣٤) وأدانت تلك الاطراف أيضا قرار الحكومة الصادر

مؤخرا بتعزيز التدابير الرامية الى إنفاذ القوانين المناهضة للاحياء العشوائية(٣٥) .

الصحة

١٠١ - الرعاية الصحية في جنوب افريقيا ، على نحو ما برزت في التقرير الاول للامين العام (A/44/960 و Add.1-2) لاتزال تتسم باوجه بارزة من الغبن بين الفئات العرقية المختلفة سواء من ناحية الإنفاق الحكومي او من ناحية المؤشرات الصحية . وقد أعرب تقرير مصلحة الصحة الوطنية عن الاتجاهات الصحية عام ١٩٩٠ عن القلق إزاء تدهور صحة سكان جنوب افريقيا على نحو ما تجلى في ظواهر شتى من بينها عدد متزايد من حالات السل المبلغ عنها(٣٦) ، ولايزال معظم السكان السود يعتمدون على القطاع العام طلبا لرعايته الصحية إذ أن خمسة او ستة في المائة فقط من السود (مقابل ٧٠ في المائة من السكان البيض) مشمولون بنظام الإعانة الطبية التابع للتامين الخاص(٣٦) .

١٠٢ - كذلك فإن التدابير التي أعلنها في أيار/مايو ١٩٩٠ وزير الصحة الوطنية وتنمية السكان بفتح جميع المستشفيات أمام جميع الاعراق تبدو وكانها ذات أثر محدود . وطبقا لمعهد علاقات الاجناس في جنوب افريقيا "فإن مستشفيات عديدة لاتزال تمارس الفصل من الناحية الواقعية"(٣٩) . وقد أوضحت الحكومة أن ميدان الصحة لايزال ينظر اليه بوصفه "شانا خاصا" حتى يصدر دستور جديد . وقد أكدت غرفة الاعمال في جنوب افريقيا أن "تجزئة الخدمات الصحية على أسس عرقية وغيرها قد جانبه التوفيق ، وجاء باهظ الكلفة بصورة لا تطاق ولا يمكن الإبقاء عليه أكثر من ذلك ، فضلا عن انه لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الاخلاقية"(٣٦) .

١٠٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩١ استهلت الحكومة خطة صحية وطنية لجنوب افريقيا تكفل أن تصبح المستشفيات الجامعية هيئات مستقلة ذاتيا تمولها الحكومة المركزية ، بينما يوكل أمر تقديم الرعاية الصحية الاولية الى السلطات المحلية . وقد رحبت المنظمات الطبية وغيرها من المنظمات المعنية بهذا التركيز الجديد على الرعاية الصحية الاولية ، وعلى إشراك المجتمعات المحلية في تطوير خدماتها الصحية ، ولكنها أكدت أن "المحادثات والبيانات السياسية تحتاج الى أن تترجم الى إجراءات"(٣٦) .

١٠٤ - ولدى تقديمه التقرير الحالي فإن غرفة الاعمال عرض المزيد من الإجراءات التي يحتاج الامر اتخاذها من جانب الحكومة في القطاع الصحي ، ومع التركيز بالذات على "الحاجة الماسة لتفكيك جميع وزارات الصحة المختلفة ونظام "الشان الخاص" في

الرعاية الصحية وصولا الى استحداث دائرة وحيدة للصحة" وقد حذرت غرفة الاعمال "في معرض ملاحظته أن مصلحة الصحة تبدو وكأنها مصممة على عملية الخصخصة ، من أن خصخصة المرافق الطبية على نطاق واسع "سوف تؤدي الى تدهور سريع في كمية ونوعية الرعاية في القطاع العام" .

سادسا - المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات

١٠٥ - حدد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في الفقرة ٨ ، المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات في جنوب افريقيا . وذكر انه "ينبغي للاحزاب المعنية ، في إطار تهيئة المناخ اللازم ، أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية وفي جو خال من العنف ، من خلال اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا" ، وانه يمكن للعملية أن تبدأ استنادا الى اتفاقات بشأن الامور التالية : (أ) آلية لوضع دستور جديد ؛ (ب) الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح الى نظام ديمقراطي ؛ (ج) الاتفاقات والترتيبات اللازمة للانتقال ، والتي تتضمن إجراء انتخابات .

١٠٦ - ورغم وجود اختلافات في الرأي بشأن المناخ الملائم لإجراء المفاوضات ، بدأت مناقشة عامة حول مضمون عملية التفاوض والآلية وكذلك حول الترتيبات والإجراءات اللازمة للانتقال الى مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا . وقد سبق لبعض الاحزاب المعنية أن اقترحت مبادئ أساسية ، في هذا الصدد ، لادراجها في دستور مقبل .

١٠٧ - ويبدو أن تقاربا في آراء الاحزاب المعنية بدأ يبرز فيما يتعلق بتلك المبادئ ، بصفة أساسية ، حول المبادئ الواردة في الإعلان . بيد أن الاختلافات لا تزال موجودة فيما يتعلق بالآلية اللازمة لوضع مشروع لدستور جديد وبالترتيبات والإجراءات الانتقالية .

١٠٨ - وفي حين أن فكرة عقد مؤتمر متعدد الاحزاب أو مؤتمر لجميع الاحزاب غدت تحظى بقبول يتزايد ، فهي تبدو في نظر البعض خطوة أولى في اتجاه الاتفاق على محفل لوضع مشروع لدستور جديد ، بينما يراها آخرون آلية لوضع الدستور .

١٠٩ - ويبدو أن فكرة الترتيبات الانتقالية مقبولة عموما ، وتتراوح المقترحات المختلفة الواردة بشأن هذه المسألة بين إنشاء حكومة مؤقتة أو حكومة وحدة وطنية

وإعطاء صوت الى الاحزاب والمنظمات غير البرلمانية في اتخاذ قرارات السياسة العامة الهامة خلال فترة الانتقال .

١١٠ - وفي هذه المرحلة ، تبشر عملية الاتجاه نحو المفاوضات بشأن وضع دستور جديد بإمكانية التوصل الى اتفاق مشترك حول المسائل القائمة . وفي هذا السياق ، قد يصبح مؤتمر القوات الوطنية ، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، خطوة الى الامام في هذه العملية . وفي الاتجاه نفسه ، من الممكن أن يرسي مشروع اتفاق السلم الوطني ، إذا ما نُفّذ بشكل فعال ، أساسا صلبا يسمح بالتوصل الى السلم والمصالحة في جنوب افريقيا . ومن المتوخى أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق على أساس توافق في الآراء . وقد أعرب مجلس الكنائس في جنوب افريقيا عن أمله في أن يفتح نجاح هذه العملية [اتفاق السلم] المجال للمفاوضات الدستورية الفعلية"(٧) . وأخيرا ، فإن الأطراف المعنية لم تضع بعد مقترحات شاملة بشأن الدور الذي يجب أن يؤديه المجتمع الدولي في ضمان الانتقال بنجاح الى نظام ديمقراطي .

ألف - المبادئ المتوخى ورودها في دستور جديد

١١١ - أجمل الإعلان ، في الفقرة ٣ ، مجموعة من المبادئ الاساسية المتعلقة بالنظام الدستوري الجديد ، منها : (أ) أن تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية ؛ (ب) أن يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد ؛ (ج) أن يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وادارة البلد على أساس التصويت العام القائم على المساواة في إطار سجل غير عنصري للناخبين وعن طريق الاقتراع السري ، في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة . وأشارت المبادئ أيضا الى بعض المسائل مثل حرية تكوين الجمعيات ، وحماية حقوق الانسان في إطار قانون راسخ للحقوق ، ونظام قانوني يعامل الجميع بالتساوي وكذلك نظام قضائي مستقل وغير عنصري . وأخيرا ، لاحظ الإعلان أن قبول هذه المبادئ سيمكن جنوب افريقيا من تبوأ مكانتها ضمن مجتمع الامم العالمي .

١١٢ - وعرض رئيس الدولة ف. و. دي كلارك ، في خطابه الافتتاحي أمام البرلمان في ١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، "بيانا عن جنوب افريقيا الجديدة"(٥) ، يمكن اعتباره نقطة انطلاق في البحث عن توافق وطني آراء على الصعيد الوطني" . ويعلن البيان عن التزام بإنشاء نظام سياسي حر وديمقراطي يكون فيه جميع الافراد أحرارا ؛ والجميع متساوين أمام القانون ويتمتعون بالحقوق ذاتها بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو

المعتقد . ويتضمن البيان أيضا الحق في حرية التعبير ، ضمن حدود المسؤولية المعترف بها عموما ، والحق في حرية الحركة وتكوين الجمعيات . وفي حين يعرب البيان عن الالتزام بالقضاء "على جميع أشكال التمييز بين فئات الشعب أو بين الافراد ؛ وعلى نبذ "التشريعات التمييزية" ، فهو يذكر أيضا أن "حماية حقوق جميع الافراد والاقليات المحددة على أساس غير عنصري حماية كافية في الدستور وفي قانون للحقوق ، يضمنه ويبرره الدستور" . ويعلن البيان أيضا "أن شعب أرضنا بأكمله سيشترك اشتراكا كاملا على جميع الاصعدة الحكومية وعلى أساس حق الراشدين الشامل في الانتخاب" .

١١٣ - وقال الرئيس دي كلارك في ختام خطابه ، إن المثل العليا التي تم الإعراب عنها في البيان يمكن أن توفر تماسك أمة جنوب افريقية جديدة تشمل جميع سكان جنوب افريقيا المحبين للسلم ، على قدم المساواة . وأضاف أنه يمكن أن يرتبط هذا البيان بميثاق لحقوق الإنسان سبق للحكومة أن التزمت به ، وأن يوجه المفاوضات الدستورية التي ستجري في المستقبل(٥) .

١١٤ - ولاحظت الحكومة في تقديمها لهذا التقرير أن رئيس الدولة قال في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ما يلي :

إن الحكومة تقبل مبدأ الاعتراف بحقوق الافراد الاساسية وحماية هذه الحقوق التي تمثل الاساس الدستوري لمعظم الديمقراطيات الغربية . وإننا نعترف أيضا بأن أفضل طريقة عملية لحماية تلك الحقوق تتمثل في إعلان لحقوق تدخل ضمن اختصاص نظام قضائي مستقل . بيد أن من الواضح أن نظام حماية حقوق الافراد والاقليات والكيانات الوطنية ينبغي أن يشكل وحدة جيدة التكامل والتوازن . ولجنوب افريقيا تكوينها القومي الخاص بها الذي ينبغي لإدارتها الدستورية أن تضعه في الاعتبار . ولا يعني الاعتراف الرسمي بحقوق الافراد أن مشاكل عدم تجانس السكان ستختفي ببساطة . فأي دستور جديد لا يراعي هذه الحقيقة سيكون دستورا غير ملائم بل وحتى مضرا .

وطبعا ، من الجائز لا تسفر حماية الحقوق الوطنية الجماعية وحقوق الاقليات عن اختلال في التوازن فيما يتعلق بحقوق الافراد . فليس ، لا من سياسة الحكومة ولا في نواياها تفضيل أية مجموعة - مهما كانت طريقة تحديدها - على أية مجموعة أخرى أو بالنسبة لأية مجموعة أخرى(٥) .

١١٥ - وفي وثيقة مناقشة عممها المؤتمر الوطني الافريقي بشكل واسع على أعضائه[٣٧] ، وضع المؤتمر مجموعة من المبادئ المماثلة جدا للمبادئ المذكورة في الإعلان . ويتوخى المؤتمر الوطني الافريقي بناء جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية غير عنصرية وغير قائمة على التمييز بين الجنسين ، دولة وحدوية يضمن فيها قانون للحقوق والحريات الاساسية للجميع على قدم المساواة ، يعيش فيها سكان جنوب افريقيا في مجتمع منفتح ومتسامح ، وتتسم فيها أجهزة الحكومة بالتمثيل والكفاءة والنزاهة في عملها ويتسع فيها نطاق الفرص تدريجيا وبسرعة لتكفل عيش الجميع في ظروف من الكرامة والمساواة . ويرى المؤتمر الوطني الافريقي انه ينبغي للحكومة ان تمثل رغبة الاغلبية وأن تكون فعالة ولكن دون سلطة مطلقة ؛ وينبغي لها أن تعمل في إطار الدستور وان تعترف بالفصل بين السلطات وبوجود الحقوق والحريات الاساسية بالشكل الذي يضمنه قانون للحقوق[٣٧] .

١١٦ - وورد في جزء آخر من وثيقة المناقشة التي وضعها المؤتمر الوطني الافريقي بعنوان "هيكل دستور لجنوب افريقيا ديمقراطية" تعليق على كل مسالة من المسائل التي تهم فروع الحكومة ، وتكوين الفرع التشريعي ، والسلطة القضائية وسير القضاء وكذلك الانتخابات . وعمم المؤتمر الوطني الافريقي أيضا على أعضائه مشروع قانون حقوق لجنوب افريقيا جديدة ، يتضمن الحقوق والحريات الاساسية[٣٨] . ويؤكد قانون الحقوق حماية الحقوق المدنية والسياسية والقانونية فضلا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، ويوفر حدا أدنى من الحقوق القانونية القابلة للانفاذ فيما يتصل بكل مجال . ويتضمن قانون الحقوق حماية الحقوق في مجالات اللغة والثقافة والدين . ويعترف أيضا بمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وبحقوق العمال .

١١٧ - وفي بيان صدر في ٢ آب/أغسطس ١٩٩١ ، شدد مؤتمر الوحدويين الافريقيين على موافقته على المبادئ الاساسية المجملة في الإعلان ، التي تقررت نتيجة لتوافق آراء دولي كان مؤتمر الوحدويين الافريقيين طرفا فيه . وأكد مؤتمر الوحدويين الافريقيين أيضا أن موافقته تمثل المبدأ الذي تولد عنه المؤتمر نفسه منذ ٣١ سنة خلت ، أي "تقرير المصير ، واللاعنصرية ، وإعادة الاراضي الى من سُلبت منهم ، وخلق ديمقراطية افريقانية اشتراكية مع ضمانات ليس للاقليات بل بالاحرى لحقوق الانسان[٣٩] .

١١٨ - وفيما يتعلق بوضع ميثاق للحقوق ، ذكر "حزب تحرير اينكاثا" ما يلي :

"من الواضح أن جنوب افريقيا الجديدة تحتاج الى حكومة لا تقمع الشعب وتحترم حقوق الافراد بشكل واضح ... بعبارة أخرى ؛ إننا بحاجة الى قانون للحقوق يعلو على السلطتين التنفيذية والتشريعية ، ولا يمكن تعليقه إلا في حالة الطوارئ ، ولا يمكن تغييره إلا بموجب اجراءات صارمة جدا ، ويسهر على إنفاذه نظام قضائي مستقل .

وفيما يتعلق بدور الحكومة ، يرى "حزب اينكاثا" أنه ينبغي تجريد الحكومة في جنوب افريقيا الجديدة من السلطات الرهيبة التي البستها عدة حكومات متتالية شكّلها الحزب الوطني لرؤساء الوزراء ورؤساء الدولة والحكومات . وينطوي هذا على ضرورة جعل الحكومات الإقليمية أقوى بكثير ، سواء في دولة وحدوية أو في شكل أو آخر من أشكال الدولة الفيدرالية أو غيرها من الدول الديمقراطية(٤٠) .

١١٩ - وأشار مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، في بيانه المقدم لأغراض هذا التقرير(١٤) ، الى أنه قرر ، في مؤتمره السنوي الرابع المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، في جملة أمور ، أن يؤيد ادراج قانون حقوق يحمي حقوق جميع الافراد والمنظمات (الحقوق الجماعية) في دستور جديد . وبالاستناد الى المؤتمر ، ينبغي ادراج حقوق العمال التالية في دستور من ذلك القبيل : الحقوق النقابية ، بما في ذلك حق الاضراب ؛ واستقلال النقابات عن الحكومة ، وأصحاب الاعمال والاحزاب السياسية ؛ وحكومة ديمقراطية ومسؤوله ، بما في ذلك حق شعبي في إسقاط القوانين عن طريق الاستفتاء ؛ واقتصاد يخطط ديموقراطيا ، بما في ذلك توفير مواطن العمل ، وأجر كفاف ومشاركة أكبر من قِبَل العمال والاتحادات في أماكن العمل وفي الاقتصاد ؛ والمساواة بين الرجل والمرأة ، بما في ذلك اتخاذ خطوات عملية لتشجيع ذلك .

١٢٠ - وأُشير إلى أن من شأن التصديق المبكر على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وتطبيقهما في القانون المحلي أن يساعدا على تأمين احترام حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية . وقد أيد المجتمع الدولي عددا من المبادرات لتشجيع زيادة فهم هذه القضايا ؛ ومن بين هذه المبادرات حلقة دراسية عن حقوق الإنسان في القانون الدستوري نظمتها الامم المتحدة بجنيف في حزيران/يونيه ١٩٩١ .

باء - آلية إعداد دستور جديد

١٢١ - وفيما يتعلق بآلية إعداد دستور جديد ، اقترحت الحكومة عقد مؤتمر متعدد الاحزاب "يهدف بدء عملية يمكن من خلالها التوصل الى توافق الآراء في محفل مقبل للتفاوض الدستوري . وذكرت الحكومة أنه من الممكن أن يتخذ هذا المؤتمر قرارات بشأن قيادته ، ونظامه الداخلي ، وجدول أعماله وأية مسائل أخرى تعتبر ذات صلة بولايته"(٥) . وفي بيان أدلى به رئيس الدولة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اختتم هذا الاخير كلامه بتوجيه نداء الى كل زعيم للمساعدة في عقد المؤتمر المتعدد الاحزاب في أسرع وقت ممكن . وقال رئيس الدلة "فلنبدأ مفاوضات حقيقية"(٥) .

١٢٢ - وفي إطار عملية التفاوض ، دعا السيد نيلسون مانديلا ، الذي كان آنذاك نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، الى عقد مؤتمر لجميع الاحزاب ، لا يجتمع إلا بعد إزاحة العراقيل التي تحول دون المفاوضات . ويتعين على مؤتمر جميع الاحزاب الاضطلاع بثلاث مهام : (أ) وضع المبادئ العامة التي يمكن في حدودها الاضطلاع بالاعمال الدستورية التفصيلية ؛ (ب) تحديد تكوين الهيئة ، التي تتولى إعداد الدستور (جمعية تاسيسية منتخبة مثلا) ؛ (ج) إنشاء حكومة مؤقتة تشرف على عملية الانتقال الى أن يتم انتخاب برلمان جديد وتكوين حكومة ديموقراطية على اساس الدستور الجديد .

١٢٣ - وأعاد المؤتمر الوطني الافريقي ، في مؤتمره الوطني الثامن والاربعين المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، تاكيد "الاهمية المصيرية للخطوات التالية التي يجب اتخاذها إثر إزاحة جميع العراقيل : (١) عقد مؤتمر جميع الاحزاب ؛ (٢) تعيين حكومة مؤقتة ؛ (٣) انتخاب جمعية تاسيسية ديموقراطية ؛ (٤) اعتماد دستور ديموقراطي وانتخاب برلمان ممثل لكل شعوب جنوب افريقيا"(٤١) . وقرر المؤتمر كذلك أنه "ينبغي تحقيق هذه الاهداف ضمن إطار زمني محدد ، لتأمين الا تطول عملية التفاوض . وقد بدأ المؤتمر الوطني الافريقي حملة مع منظمات أخرى لدعم المطالبة بجمعية تاسيسية منتخبة ديموقراطيا على أساس تصويت عام للراشدين وصوت لكل شخص على سجل مشترك للناخبين(١٨) .

١٢٤ - وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، في بيانه المقدم لاغراض هذا التقرير(٩) ، أنه قرر في مؤتمره المعقود في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، دعوته إلى إنشاء جمعية تاسيسية "بوصفها الالية الديموقراطية الوحيدة لوضع دستور لمجتمع ديموقراطي ودعا كذلك الى وضع آلية انتقالية تشترك فيها الامم المتحدة ومنظمة

الوحدة الافريقية لضمان أن تكون أية عملية انتقال ديموقراطية وعادلة" . وبالاستناد الى مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، فقد اتفق مع المؤتمر الوطني الافريقي للقيام قبل نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بدعوة جبهة وطنية لجميع القوى الديموقراطية إلى الانعقاد لمناقشة الآلية الانتقالية والجمعية التاسيسية ، ولهذا الغرض بدأ كل من المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا عملية تشاور مع مجموعة واسعة النطاق من المنظمات . وذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، في بيانه ، أن حزب الحرية إنكاثا هو الحزب الوحيد الذي رفض الدعوة إلى تكوين جبهة وطنية .

١٢٥ - وذكر حزب التضامن ، في بيانه(٤٢) ، أن "من المرجح أنه عندما تبدأ المحادثات المتعددة الاحزاب في المستقبل القريب ، أن ينبثق عن ذلك بيان مبادئ مشترك يؤيد جوهريا المبادئ الواردة في إعلان الامم المتحدة" .

١٢٦ - وايد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، في مؤتمره السنوي الرابع المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، إنشاء جبهة وطنية واسعة النطاق تركز أساسا على "توحيد منظمات المضطهدين وجميع الذين يؤيدون الدعوة الى إنشاء جمعية تاسيسية" . ويعتبر مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا الجمعية التاسيسية ، التي ينبغي أن تقوم على أساس صوت لكل شخص على سجل مشترك للناخبين ، الآلية الاساسية لإعداد دستور جديد(١٤) .

جيم - الترتيبات والطرائق العملية للانتقال الى نظام ديموقراطي جديد

١٢٧ - تتراوح آراء الاحزاب السياسية والحركات والمنظمات المعنية حول الترتيبات والطرائق العملية بين المطالبة بإنشاء حكومة مؤقتة تتولى الاشراف على عملية الانتقال وإشراك الاحزاب السياسية غير البرلمانية في الإدارة الحكومية القائمة لجنوب افريقيا .

١٢٨ - وذكرت الحكومة ، في بيانها المقدم لاغراض هذا التقرير(٥) ، أنها تعترف بالحاجة إلى منح صوت للاحزاب والمنظمات غير البرلمانية في القرارات السياسية الهامة خلال فترة الانتقال إلى دستور جديد ، بدون إعاقة الإدارة المنظمة والحكم الجيد بموجب الدستور القائم . وتعتقد الحكومة أن المؤتمر المتعدد الاحزاب يعد المحفل المناسب لمناقشة افضل وسائل تحقيق هذا الهدف فيما يتعلق بالقرارات على المستويين التنفيذي والتشريعي .

١٢٩ - وأعرب رئيس الدولة ف. و. دي كليرك ، في مؤتمر صحفي عقده في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ ، مرة أخرى عن التزامه "بالترتيبات الانتقالية التي ستؤمن على نحو مقبول دستوريا ، أن الحكومة لن تتمكن من إساءة استخدام مركزها في السلطة على حساب حلفائها في مناقشة عملية التفاوض . وأنا منفتح للأساليب البديلة . إلا أن أية خطوات في هذا الصدد ينبغي أن تكون نتيجة للتفاوض . وبقدر ما يتعلق الامر بي ، يمكن أن تكون أول بند في جدول الأعمال"(٥) .

١٣٠ - وشدد السيد نيلسون مانديلا ، الذي كان آنذاك نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، في المؤتمر الوطني الثامن والاربعين المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، على أن "من الخطأ ومن غير المقبول" أن تستمر الحكومة الحالية في حكم البلد بمفردها خلال الفترة الانتقالية حيث أنها أحد الاطراف في المفاوضات(٤٣) . وأبرز المؤتمر الوطني الافريقي ، في بيانه ، أن مهمة الحكومة المؤقتة هي أن تدير عملية الانتقال إلى حكومة منتخبة ديموقراطيا(١٨) .

١٣١ - وأشار مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أنه "على استعداد لمناقشة الترتيبات والطرائق العملية الانتقالية في عملية إعداد دستور على مستوى ثنائي ومتعدد الاطراف مع جميع العناصر الاساسية" . وبالاستناد إلى مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، فإن هذه المسائل "ستكون أيضا موضوع مناقشة بالجبهة الوطنية . ويفكر النظام ، مدعوما في ذلك من قبل حزب الحرية اينكاثا ، في أن يكون حَكَما ولاعبا في نفس الوقت . وقد دعا مؤخرا حركات التحرير إلى أن تكون شريكاته في الإشراف على عملية الانتقال . ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا لا يقبل هذا . إذ أن ذلك يجعلنا بمثابة شركاء في الفصل العنصري"(٩) .

١٣٢ - وبالاستناد إلى حزب الحرية اينكاثا ، ينبغي تحديد المستقبل بإجراءات تشريعية . ويرى حزب الحرية اينكاثا أن الحكومة الحالية ، مهما كانت عدم شرعيتها سياسيا ، ينبغي أن تبقى في الحكم إلى أن تعوض في الانتخابات غير العنصرية المقبلة . إلا أنه لا يمكن للحكومة أن تحكم بدون أن تأخذ في الاعتبار آراء شركائها الحاليين في عملية التفاوض الحاليين والمقبلين . وذكر زعيم حزب الحرية اينكاثا الرئيس مانغوسوثو غاتشا بوثيليزي : إن سكان جنوب افريقيا لا يريدون أن يثبوا إلى فراغ دستوري ؛ بل إنهم يريدون الانتقال مما هو معروف إلى خطوة تالية محددة بوضوح في عملية إضفاء الديمقراطية على جنوب افريقيا على نحو منظم ومفيد(٤٠) .

١٣٣ - وقرر مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، في مؤتمره الوطني الرابع المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، شن حملة "من أجل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتكون من ممثلين عن الاحزاب السياسية الرئيسية لإدارة فترة الانتقال والاشراف على انتخابات الجمعية التاسيسية"(٧) .

١٣٤ - وأشار مجلس كنائس جنوب افريقيا في بيانه(٧) إلى أن ما كشف من وقائع فيما يتعلق بالاستخدام السري للأموال العامة لدعم منظمات سياسية أدى إلى أزمة ثقة فيما يتعلق بحسن نية الحكومة . وشدد مجلس الكنائس ، وهو يعرب عن قلقه بأنه في هذه المرحلة "لم يفقد الشعب ثقته في الحكومة في حد ذاتها فحسب بل فقد الثقة في عملية التفاوض" على المطالبة بحكومة مؤقتة أو أي شكل آخر من أشكال الإدارة الانتقالية التي يزيح الحزب الوطني من الحكم حيث أنه أحد الأطراف في المفاوضات . وهو يعتبر أن تلبية هذا الطلب أمر أساسي لتحقيق انتقال سلمي سريع إلى جنوب افريقيا جديدة ديموقراطية وغير عنصرية .

سابعا - استعراض تنفيذ برنامج العمل

١٣٥ - التزمت الدول الاعضاء ، باعتمادها للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ، بتنفيذ برنامج العمل الوارد في الإعلان . ويركز هذا البرنامج أساسا على مسارات العمل التالية : (أ) بقاء المجتمع الدولي على علم بمسالة ايجاد حل سياسي لمسالة جنوب افريقيا ؛ (ب) زيادة دعمه الشامل لمناهضي الفصل العنصري ؛ (ج) استخدامه لتدابير منسقة وفعالة بهدف ممارسة الضغوط من أجل انهاء الفصل العنصري على وجه السرعة وتأمين عدم التخفيف من شدة التدابير القائمة إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار .

١٣٦ - وفي قراريها ٤٤/٢٤٤ المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٤٥/١٧٦ الف المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اللذين اعتمدا في وقت لاحق بتوافق الآراء ، طلبت الجمعية العامة من المجتمع الدولي أن يتقيد بدقة ببرنامج العمل هذا .

١٣٧ - وفيما يتعلق باهتمام المجتمع الدولي المستمر بهذه المسالة ، فإن البيانات والاعلانات العديدة الصادرة عن الحكومات ومجموعات البلدان والمنظمات الحكومية منذ حزيران/يونيه ١٩٩٠ تشهد على أن المجتمع الدولي كان يرصد عن كثب ما يجري من أحداث في جنوب افريقيا خلال الفترة قيد الاستعراض . ولئن كانت هذه الحكومات والمنظمات قد

رحبت بصفة عامة بالخطوات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا تجاه إلغاء الفصل العنصري ، وبخاصة إلغاء القوانين الاساسية للفصل العنصري ، فإنها قد لاحظت أيضا قصور هذه الخطوات واعربت عن قلقها إزاء العنف الجاري في هذا البلد .

١٣٨ - ولذا فقد أقرت لجنة رؤساء الدول والحكومات المختصة للجنوب الافريقي والمتفرعة عن منظمة الوحدة الافريقية في بيان صدر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩١ "بحدوث تطورات هامة" في جنوب افريقيا ، ورحبت بإلغاء تشريعات الفصل العنصري . ولكنها اكدت "أن جوهر أساس الفصل العنصري ، وهو الدستور غير الديموقراطي ، لا يزال قائما" . وبالمثل ، فقد رحبت لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، في بيان صدر في لندن في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، بالتطورات الحاصلة في جنوب افريقيا ، ووافقت على أن "هذه التطورات كانت تمثل تقدما كبيرا تم إحرازه فيما يتعلق بالحالة" منذ أيار/مايو ١٩٩٠ . على انها لاحظت انه "لم يحدث حتى الآن تغيير يذكر على ارض الواقع" . وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، "رحب المجلس الاوروبي بالتقدم الهام الذي أحرز تجاه الإلغاء التام الذي لا رجعة فيه للفصل العنصري" ، ولكنه سجل أن ثمة "عقبات ما زالت قائمة على هذا الطريق" . وكرر الإعراب عن قلقه بشأن أعمال العنف . كذلك فإنه في بيان صدر في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩١ ، "لاحظ - بلدان الشمال الاوروبي - مع الارتياح ، استمرار إحراز تقدم في جنوب افريقيا" ، ولكنه أعرب عن القلق إزاء "العنف الوحشي الذي لا جدوى منه" .

١٣٩ - وفيما يتعلق بتعهد المجتمع الدولي بزيادة مساندته لخصوم الفصل العنصري ، فقد تعهدت أيضا معظم المنظمات غير الحكومية بأن تزيد مما تقدمه من مساعدة للقوى الديموقراطية والقطاعات المحرومة من السكان في جنوب افريقيا . وعلى ذلك المثال ، فقد أعلن قادة مجموعة الدول السبع في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ أن "جنوب افريقيا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي ، ولاسيما في تلك المجالات التي طالما عانت الاغلبية من الحرمان فيها ، وهي التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية" ، وانها "ستوجه معونتها لتحقيق هذه الاغراض" . وقبل ذلك ، في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، فإن الاتحاد الاوروبي ، "بهدف إرسال إشارة واضحة على دعمه إلى ضحايا الفصل العنصري" ، "قد وافق على تعزيز برنامج التدابير الإيجابية ، وأن يكيفه التناسب مع احتياجات الوضع الجديد ، بما فيها الاحتياجات المتعلقة بعودة المنفيين وإعادة توطينهم" . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ ، أقرت لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي برنامجا لتدريب السود في جنوب افريقيا وأكدت "أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير" في

هذا الميدان . وذكرت اللجنة أيضا أن "تدريب وإعادة تاهيل المنفيين العائدين يستحق اهتماما خاصا" .

١٤٠ - واخيرا ، فإنه فيما يتعلق بمواصلة التدابير الحالية الرامية إلى ممارسة ضغوط لتحقيق نهاية سريعة للفصل العنصري ، ظهرت حالات تباعد في الآراء . وفي الاشهر الاخيرة اعتمد عدد من الحكومات في مناطق مختلفة من العالم الرأي القائل إن التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا تسمح بإقامة صلات دبلوماسية أو تجارية أو رفع بعض التدابير التقييدية التي فرضتها . وفي هذا الصدد ، أعربت الجمعية العامة بتوافق الآراء في قراريها ٤٤/٢٤٤ ، و ٤٥/١٧٦ ألف "عن قلقها إزاء حدوث حالات خروج عن توافق الآراء الدولي الذي يتجلى في الإعلان" .

١٤١ - واستجابة لهذه التطورات ، أعلنت حكومة جنوب افريقيا بأن بإمكانها "أن تتطلع بثقة أكبر إلى استئناف مركزها الجديرة به في مجتمع الدول الاوسع واسترجاع الروابط الكثيرة التي قطعت على مدار السنين"(٤٤) . ومن الناحية الاخرى ، يرى المؤتمر الوطني الافريقي "أن رفع الجزاءات قبل الاوان" هو أمر "يؤسف له" ، ويعتقد أن "الجزاءات ينبغي أن تستمر كشكل ضروري من أشكال الضغط لتشجيع النظام على دفع العملية نحو حل للنزاع في جنوب افريقيا عن طريق التفاوض"(١٨) . ولاحظ مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أنه "يشعر بالانزعاج لان بعض الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة التي اعتمدت الاعلان ، تعمل الآن بشكل يتنافى مع هذا النص [الفقرة ٩ من الفرع جيم ، برنامج العمل الوارد بالاعلان]"(٩) . وإذ أعلن مجلس كنائس جنوب افريقيا "أنه لا تزال هناك حاجة إلى ممارسة الضغط على نظام بريتوريا" ، حث المجتمع الدولي على "مواصلة موقفه بشان الجزاءات إلى أن يكون التغير في جنوب افريقيا عميقا ولا رجعة فيه"(٧) .

١٤٢ - وأعلن مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا في كلمته التي أعدها لهذا التقرير :

> انه من الجلي أن على المجتمع الدولي دورا هاما يؤديه في هذه العملية . وإنه لامر حيوي أن يكثف المجتمع الدولي رصده لعملية المفاوضات ويزيد من جهوده لكفالة فرض المنظور الوارد في إعلان الامم المتحدة والخاص بالتوصل إلى تسوية حقيقية عن طريق التفاوض .

الحواشي

(١) حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، تلقت الامانة العامة آراء وتعليقات من حكومة جنوب افريقيا ومن الاحزاب السياسية والحركات والمنظمات التالية :

المؤتمر الوطني الافريقي ؛
الوشاح الاسود ؛
مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا ؛
الحزب الديموقراطي ؛
اللجنة المعنية بحقوق الانسان في جنوب افريقيا ؛
لجنة الصليب الاحمر الدولية ؛
مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ؛
غرفة الاعمال في جنوب افريقيا
مجلس كنائس جنوب افريقيا ؛
معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ؛
حزب التضامن .

(٢) تقرير الفريق العامل المرفق ببريتوريا مينيت الصادرة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ (النشرة الصحفية ٩٠/١٦ المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ للبعثة الدائمة لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة) .

(٣) "جريدة الحكومة" الصادرة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، العدد ٤٥٨٤ .

(٤) "جريدة الحكومة" الصادرة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، العدد ٤٥٨٨ .

(٥) كلمة حكومة جنوب افريقيا المؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٦) اللجنة المعنية بحقوق الانسان (جنوب افريقيا) ، نشرة إعلامية خاصة SB-1 ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٧) كلمة مجلس كنائس جنوب افريقيا ، في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٨) النشرة الصحفية لبعثة المراقب للمؤتمر الوطني الافريقي لدى الامم المتحدة .

(٩) تقرير لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا المؤرخ في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(١٠) اللجنة المعنية بحقوق الانسان (جنوب افريقيا) ، نشرتان صحفيتان صدرتا في ١٧ تموز/يوليه و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(١١) اللجنة المعنية بحقوق الانسان (جنوب افريقيا) ، نشرة صحفية صادرة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٢) مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عودة أهالي جنوب افريقيا الطوعية إلى الوطن وإعادة دمجهم في المجتمع ، المؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(١٣) نشرة صحفية لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(١٤) تقرير مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا ، المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(١٥) كلمة اللجنة المعنية بحقوق الانسان (جنوب افريقيا) ، المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(١٦) تقرير الوشاح الاسود ، المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(١٧) النشرة الصحفية لبعثة المراقب التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة ، المؤرخة في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(١٨) كلمة المؤتمر الوطني الافريقي المؤرخة في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(١٩) انظر على سبيل المثال تقرير مجلس كنائس جنوب افريقيا ، المؤرخ في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩١ ، وتقرير الوشاح الاسود المؤرخ في ١٩ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٢٠) رسالة مفتوحة للرئيس دي كلارك ، رئيس الدولة ، ولاعضاء حكومته ، موجهة من اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٢١) كلمة الحزب الديموقراطي ، المؤرخة في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٢٢) بيان صحفي للمؤتمر الوطني الافريقي بشان إلغاء قانون تسجيل السكان ، ١٧ حزيران/يونية ١٩٩١ .

(٢٣) نشرة إعلامية لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٢٤) بيان صحفي للمؤتمر الوطني الافريقي بشان الورقة البيضاء والمتعلقة باصلاح الاراضي ، ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ .

(٢٥) نشرتان صحفيتان لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ٤ و ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٢٦) اللجنة الفرعية لغرفة الاعمال في جنوب افريقيا ، المؤرخة في ٧ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٢٧) جريدة "ذي سيتيزن" (جوهانسبرغ) ، ٢١ آذار/مارس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٢٨) نشرة صحفية لمؤتمر نقابات العمال بجنوب افريقيا عن اعتماد مشروع قانون تعديل علاقات العمل ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ .

(٢٩) وثيقة مقدمة من معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، مؤرخة ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٣٠) The Financial Times (لندن) ، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(٣١) وثيقة مقدمة من حكومة جنوب افريقيا ، مؤرخة ٢١ آب/اغسطس ١٩٩١ ، و South African Barometer (جوهانسبورغ) ، ٢٩ اذار/مارس ١٩٩١ .

(٣٢) نيلسون مانديلا ، "رسالة موجهة إلى المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا" ، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٣٣) نشرة صحفية صادرة عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٣٤) لجنة المحامين في سبيل الحقوق المدنية في اطار القانون ، South Africa on Transition; Update V ، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ .

(٣٥) بيان صحفي صادر عن المؤتمر الوطني الافريقي عن "اعلان" بريتوريا "الحرب" ضد المستقطنين ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٣٦) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٤ ايار/مايو ١٩٩١ .

(٣٧) المؤتمر الوطني الافريقي ، وثيقة المناقشة "المبادئ الدستورية والهياكل اللازمة لتحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا" .

الحواشي (تابع)

(٣٨) المؤتمر الوطني الافريقي ، "شرعة جديدة لحقوق جنوب افريقيا" ، وثيقة عمل قدمتها اللجنة التأسيسية للمؤتمر (بيلغيل) ، ١٩٩٠ .

(٣٩) نشرة صحفية صادرة عن بعثة المراقب التابعة لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا لدى الامم المتحدة ، ٢ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٤٠) "Leadership : The Watershed Years" No Pushover" : مقابلة اجريت مع مانغوسوتو بوتيليزي ، (جوهانسبرغ) ، ١٩٩١ ووثيقة مقدمة من معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٤١) قرارات المؤتمر الوطني الثامن والاربعين للمؤتمر الوطني الافريقي ، دوربان ، تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٤٢) تقرير حزب التضامن ، المؤرخ في ١٦ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٤٣) بيان صادر عن نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا ، في افتتاح المؤتمر الوطني الافريقي لهذا الحزب (دوربان) ، ٢ - ٧ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٤٤) خطاب القاه الرئيس ف. و. دى كليرك في افتتاح الدورة الثالثة للبرلمان التاسع ، ١ شباط/فبراير ١٩٩١ .

المرفق الثاني

مقتطفات من تقرير الفريق العامل
المعني بالجرائم السياسية ، المؤرخ
٢١ أيار/مايو ١٩٩٠

تعريف الجرائم السياسية بالنسبة للحالة
في جنوب افريقيا

٦-١ يجب أن توضع فئات الاشخاص التالية ، سواء كانوا داخل جنوب افريقيا أو خارجها ، موضع الاعتبار فيما يتعلق بالعفو أو التعويض في مجال الجرائم السياسية :

(أ) الاشخاص الذين صدر بحقهم فعلا حكم ، بما في ذلك الاشخاص الذين يقضون مدة حكم صادر ضدهم والاشخاص الذين صدر بحقهم أي حكم مع وقف التنفيذ ، والاشخاص الذين ينتظرون تنفيذ حكم صادر أو عندما تكون القضية موضع استئناف أو مراجعة ؛

(ب) الاشخاص الذين قد يكونون مستهدَفين للمقاضاة ، أو الذين ينتظرون محاكمة ، أو هم قيد المحاكمة حاليا ؛

(ج) الاشخاص المحتجزون .

٦-٢ ان سلطة العفو منوطة برئيس الدولة بحكم المادة ٦ من دستور جمهورية جنوب افريقيا ، ١٩٨٣ ' القانون ١١٠ لعام ١٩٨٣' ، والمادة ٦٩ من قانون السجون لعام ١٩٥٩ ، وتنطبق هذه السلطة على الاشخاص الذين سبق صدور حكم بحقهم ، أي الفئة (أ) أعلاه .

٦-٣ لا بد من سلطة خاصة لمنح التعويض فيما يتعلق بالاشخاص المشار اليهم في الفئة "ب" أعلاه . ويرد ذكر هذه السلطة في المادة ٢ من قانون التعويض لعام ١٩٩٠ . والمادة ٦ من قانون المحاكمات الجنائية لعام ١٩٧٧ ، ينص على وقف المقاضاة ، ولذلك يمكن بالتالي أن يطبق في هذا المجال .

٦-٤ ان التوصيات الواردة في هذه الوثيقة لا تتعلق إلا بالجرائم السياسية وهي لا تعني ، بأية حال على أي قيد عند الممارسة العامة للسلطة المذكورة في الفقرتين ٦-٢ و ٦-٣ .

٦-٥ عند التحضير لإعداد "توصيات تتعلق بتعريف بالجرائم السياسية بالنسبة للحالة في جنوب افريقيا" ، أُشير الى المبادئ والعوامل التالية 'هذه المبادئ والعوامل هي الى حد بعيد المبادئ والعوامل التي يطبقها البروفسور نورغارد بالنسبة للحالة في ناميبيا ، بعد دراسة الفتاوى الفقهية وما قدمته الأطراف المعنية من عروض ، ولا يقصد من ذلك أنها شاملة تستنفد الموضوع' :

٦-٥-١ ليس ثمة في القانون الدولي تعريف مقبول بوجه عام "للجرم السياسي" أو "للسجين السياسي" . على أن المتفق عليه عامة هو أن المبادئ الموضوعة في قانون تسليم المجرمين هي مبادئ ذات موضوع فيما يتعلق بالتمييز بين "الجرائم السياسية" و "الجرائم العادية" .

٦-٥-٢ يبين قانون وممارسات الدول أن هناك الآن درجة كبيرة من توافق الآراء على كل من فئات الجرائم التي يمكن أن تصنف مبدئيا بوصفها جرائم سياسية ، فضلا عن نوع العوامل التي ينبغي أن تراعى عند تقرير ما اذا كان جرم ما جرما "سياسيا" أم لا . والجوانب التالية ، وهي بشكل خاص جوانب من القانون والعرف الممارَس في مجال تسليم المجرمين ، توفر فيما يبدو مبادئ توجيهية قيّمة :

"(أ) ان كون جرم ما جرما سياسيا أم لا يتوقف على واقع كل حالة فردية وعلى ظروفها . ومن هنا يجري تناول المسألة على أساس كل حالة على حدة .

"(ب) من المعترف به أن بعض الجرائم هي جرائم سياسية "محض" ، مثل الخيانة الموجهة بشكل حصري ضد الدولة والتي لا تنطوي على جريمة شائعة أو "عادية" مثل جريمة القتل أو الاعتداء ، أو توزيع منشورات تخريبية .

(ج) في بعض الظروف ، يمكن اعتبار الجريمة "الشائعة" وحتى الجرم الخطير مثل جريمة القتل ، جريمة "سياسية" . والعوامل التالية هي من العوامل الرئيسية التي تضعها المحاكم الوطنية عادة في الاعتبار :

'١' دافع مرتكب الجرم - أي هل كان الدافع سياسيا (مثل تغيير النظام القائم) أم شخصيا (مثل تسوية ضغينة شخصية) .

'٢' السياق الذي ارتكب فيه الجرم ، وخاصة ما إذا ارتكب في أثناء انتفاضة أو قلاقل سياسية أو كجزء منها .

'٣' طبيعة الهدف السياسي (على سبيل المثال : ما إذا كان إجراء تغيير سياسي بالقوة أو الإطاحة بالحكومة) .

'٤' ما للجرم من طابع قانوني ووقائعي ، بما في ذلك درجة خطورته (على سبيل المثال : لا يمكن للاغتصاب مطلقا أن يعتبر جرما سياسيا) .

'٥' الموضوع المستهدف بالجرم (على سبيل المثال : ما إذا ارتكب ضد ممتلكات أو موظفي الحكومة أو كان موجها بشكل رئيسي ضد ممتلكات خاصة أو أفراد) .

'٦' العلاقة بين الجرم والغرض السياسي المستهدف ، على سبيل المثال : كون العلاقة مباشرة أو مقاربة ، أو التناسب بين الجرم والغرض المستهدف .

'٧' مسألة ما إذا كان الفعل قد ارتكب تنفيذا لأمر أو بموافقة المنظمة أو المؤسسة أو الهيئة المعنية .

٦-٦-١ إن الفريق العامل يقر المبادئ والعوامل المبينة في الفقرة ٦-٥-٢ ويوافق على أن تكون أساسا للمبادئ التوجيهية المعتمدة لمواجهة حالة جنوب افريقيا عند منح العفو أو التعويض فيما يتعلق بالجرائم السياسية .

٦-٦-٢ ومن المتفق عليه ، كما هو مبين في محضر اجتماع "غروت شور" انه يمكن للحكومة ، إذا قدرت ذلك ، أن تستشير احزابا وحركات سياسية أخرى ، وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، فيما يتعلق بمنح العفو أو التعويض في مجال الجرائم المتعلقة بها . ولهذا الغرض ، تكون الحكومة حرة في وضع مبادئها التوجيهية الخاصة بها ، التي ستطبقها عند التعامل مع اعضاء هذه المنظمات أو الجماعات أو المؤسسات ، سواء أكانت حكومية أو لم تكن ، الذين ارتكبوا جرائم على افتراض أن ذلك كان في خدمة قضية خاصة أو معارضة لها .

- - - - -